الاحتمال الإعرابي

د/ نيازي محمد عبد الرازق

من المعلوم أن النحو العربي يتميز بالمرونة والحيوية، وليس قواعد جامدة صلبة، بل الجملة في كثير من تراكيبها تسمح بتنوع الإعراب وعدم حتميته، وهذا التنوع ما هو إلا مجموع احتمالات إعرابية مختلفة ينتج عنها فهم متنوع وثري للنص، وهذا الاحتمال استغله علماء العربية في تفسير النصوص وما يصدر عنها من معاني وتأويلات مختلفة وكذلك استغل في فهم الأحكام الفقهية، وهذا ما نجده واضحا في كتب العربية سواء في كتب اللغة أم في كتب البلاغة أم في كتب التفاسير...، ولذلك فإن البحث يحاول أن يرصد بعض القواعد التي تسمح بهذا الاحتمال وبهذا التعدد الإعرابي للاستعانة بها في فهم النصوص.

الاحتمال مصدر من الفعل الخماسي احتمل، وهو من الفعل حمل، وقد استعمل المعجميون لفظ الاحتمال للدلالة على إيراد الكلام على طريقة يجوز فيها أكثر من وجه، ومن ذلك قول صاحب اللسان في تفسير لفظ سدوم في قول الشاعر:

"لأَعْظَمُ فَجْرَةً من ابي رِغالٍ وأَجْوَرُ في الحُكومة من سَدُومِ

وهذا يحتمل وجهين أحدهما أن تحذف مضافا تقديره من أهل سَدُوم وهم قوم لوط فيهم مدينتان وهما سَدوم وعامو‌راء أهلكهما الله فيما أهلكه، والوجه الثاني أن يكون سَدُوم اسم رجل" ([1]) فقد استخدم الاحتمال للدلالة على

---

[1]) ابن منظور: محمد بن مكرم بن منظور المصري: لسان العرب، دار المعارف، مصر، د ت، ١٢، ٢٨٣. وفيه:" قال وكذا نقل أهل الأخبار قالوا كان سَدُوم ملكا فسميت المدينة باسمه وكان من أجور الملوك وأنشد ابن حمزة بيتي عمرو بن درّاكٍ والبيت الثاني:

لأخسر صَفْقَةً من شيخِ مَهْوٍ وأَجْوَرُ في الحُكومة من سَدُومِ

ونسبهما إلى ابن دَارَةَ قالهما في وقعة مسعود بن عمرو".

على جواز وجهين الأول على تقدير مضاف محذوف حل محله المضاف إليه أي أهل سدوم، والثاني ألا يكون حذف ويكون سدوم اسما لرجل.

ويقول صاحب تاج العروس: "وأنى تكون بمعنى حيث وكيف وأين، وقوله تعالى: ﴿ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾[٢] يحتمل الوجوه الثلاثة"[٣] فقوله يحتمل الوجوه الثلاثة أي (أنى) تحتمل أن تكون بمعنى حيث وكيف وأين، وهذا موضع نظر لأن أنى لا تكون بمعنى أين في هذا الموضع إذ لو كان معناها أين شئتم لأحل القبل والدبر وهذا ينافي ما ورد في السنة ففي مختصر تفسير البغوي:"﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ﴾[٤] "يعني موضع الولد (فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) مقبلات ومدبرات ومستلقيات، وأنى حرف استفهام يكون سؤالا عن الحال والمحل معناه: كيف شئتم وحيث شئتم، بعد أن يكون في صمام واحد، وقال عكرمة: أَنَّى شِئْتُمْ إنما هو الفرج، ومثله عن الحسن، وقيل: حَرْثٌ لَكُمْ أي مزرع لكم ومنبت للولد، بمنزلة الأرض التي تزرع، وفيه دليل على تحريم الأدبار، لأن محل الحرث والزرع هو القبل لا الدبر"[٥]. أنى هنا

---

[2]) البقرة: ٢٢٣.

[3]) الزَّبيدي: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، ت/ مصطفى حجازي، وإبراهيم الترزي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٤م، ١ / ٧٩٥٩.

[4]) البقرة: ٢٢٣.

[5]) عبد الله بن أحمد بن علي الزيد: مختصر تفسير البغوي المسمى بمعالم التنزيل، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ، ١ / ٢٦٠. وفيه ١/ ٢٥٩ " جاء عمر إلى رسول الله - ﷺ- فقال: "يا رسول الله هلكت، قال وما الذي أهلكك؟ قال: حولت رحلي البارحة، فلم يرد عليه شيئا، وأوحى الله إليه ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ يقول أدبر وأقبل واتق الدبر والحيضة ".

معناها كيف شئتم، وحيث هنا للزمان وليس أي زمان فهناك أزمنة لا يجوز فيها الجماع، وليست للمكان دليله قوله بعد أن يكون في صمام واحد.

وقد استخدم النحاة مصطلح الاحتمال للدلالة على تعدد الأوجه الإعرابية قال ابن جني في قوله تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾([6])" يحتمل الأمرين أي فأمري صبر جميل أو فصبر جميل أجمل "([7])؛ فقد استعمل (يحتمل) للدلالة على تقديرين مختلفين فصبر خبر لمبتدأ محذوف تقديره أمري، أو مبتدأ لخبر محذوف تقديره أجمل.

وقال:" ومما يحتمل الأمرين الحال والقطع قولهم: ذره يقول ذاك، ومره يحفرها وقول الأخطل:

كروا إلى حرتَيكم تعمرونَها كما تكرُّ إلى أوطانِها البقرُ([8])

استخدم (يحتمل) للدلالة على جواز القطع أو الحال؛ فتعمرونها ليس مجزوما في جواب الشرط، بل مرفوع وذلك يفسر على تقديرين: الأول أن تكون الجملة في موضع الحال أي كروا إلى حرتيكم عامرينها، أو أنه مرفوع على القطع والاستئناف.

ونفس النظرة في استخدام المصطلح نجدها عند ابن هشام يقول:" ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة منها قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾([9]) فإن جملة (أنعم الله عليهما) تحتمل الدعاء فتكون معترضة لأن كمال الآية ﴿ادخلوا

---

[6]) يوسف:١٨.

[7]) الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر: المفصل في صنعة الإعراب، دار الجيل، بيروت، د ت، ١/ ٤٧.

[8]) المفصل في صنعة الإعراب: ١ / ٤٧.

[99]) المائدة :٢٣.

عليهم الباب﴾([10])، وتحتمل الإخبار فتكون صفة ثانية، ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالا، ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف"([11]) استخدم (يحتمل) في الدلالة على تقديرين مختلفين لجملة(أنعم الله عليهما) فالجملة خبرية لفظا إنشائية معنى؛ لذلك تحمل على أنها في موضع صفة إن قدرناها خبرية، أو اعتراضية إن قدرناها إنشائية لأن الجمل الإنشائية لا تقع خبرا ولا صفة ولا حالا.

ويقول:" وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه، ويوجد ما يرجح كلاً منها، فينظر في أولاها كقوله تعالى:﴿ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾([12]) فإنّ الموعد محتمل للمصدر، ويشهد له﴿لا نخلفهُ نحْنُ ولا أنتَ﴾([13]) وللزمان ويشهد له﴿ قال موعدُكمْ يومُ الزّينةِ﴾([14]) وللمكان ويشهد له ﴿مكاناً سُوًى﴾([15]) وإذا أعرب مكانا بدلا منه لا ظرفا لنخلفه تعين ذلك"([16])؛ فالمصطلح يدل على أكثر من موقع إعرابي فلفظ (موعدا) يحتمل النصب على المصدرية حيث إنه مصدر ميمي، أو النصب على أنه ظرف زمان على صيغة مفعل من الفعل الثلاثي وعد، أو أنه ظرف مكان على صيغة مفعل أيضا، وكل تقدير له ما يرجحه المصدر يرجحه ضمير المفعول في نخلفه، وظرف الزمان يرجحه يوم الزينة، والمكانية يرجحها(مكانا سوى).

---

[10]) المائدة : ٢٣.

[11]) ابن هشام: محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت / محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، د ت، ١ / ١٦١.

[12]) طه: ٥٨.

[13]) طه: ٥٨.

[14]) طه: ٥٨.

[15]) طه: ٥٨.

[16]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:١/ ٢٢٦.

أما ابن عقيل فنجد ذلك عنده في قوله:" تقع الجملة خبرا وحالا وهي المؤولة بالنكرة...زعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرف بالألف واللام بالجملة وجعل منه:﴿وَآيَةٌ لَّهُمْ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ ([17]) فنسلخ صفة لليل ولا يتعين ذلك لجواز كون نسلخ (حالا)([18]). فقد عبر عن الاحتمال بالجواز وعدم التعيين حيث جعل جملة نسلخ تحتمل الوصف لكون أل في الليل جنسية فالمعرف بها نكرة معنى فجاز الوصف معرف لفظا فجاز الحال.

حتى علماء البلاغة في تأويلهم للنواحي النحوية يستخدمون مصطلح الاحتمال قال القزويني في قوله تعالى:﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا ﴾([19]) وفي قوله تعالى:﴿ {وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَّا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ ﴾ ([20])" فكل منهما يحتمل الأمرين حذف المسند إليه وحذف المسند، أي وهذه سورة أنزلناها أو فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها، وأمركم أو الذي يطلب منكم طاعة معروفة معلومة لا يشك فيها ولا يرتاب كطاعة الخلص من المؤمنين الذين طابق باطن أمرهم ظاهره"([21]). استخدم (يحتمل) للدلالة على تقديرين حذف المبتدأ في الأول هذه وفي الثاني أمركم، أو حذف الخبر وتقديره في الأول فيما أوحينا إليك، وفي الثاني الذي يطلب منكم.

والحق أن مصطلح الاحتمال لا يخص علم النحو فقط بل وجد في كثير من العلوم ومنه تحليل البنية الصرفية، ويتضح ذلك من قول ابن جني:"

---

[17]) يسن: ٣٧.

[18]) ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل: شرح ابن عقيل، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.: ٣/ ١٦٢، ١٦٣.

[19]) النور:١.

[20]) النور: ٥٣.

[21]) جلال الدين أبو عبدالله محمد بن سعد الدين بن عمر القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، دار إحياء العلوم، بيروت، ط ٤، ١ / ٢٦.

ضياط يحتمل مثاله ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون فعالاً كخياط ورباط، والآخر أن يكون فيعالاً كخيتام وغيداق، والثالث أن يكون فوعالاً كتوراب. فإن قلت: إن فوعالا لم يأت صفة، قيل اللفظ يحتمله وإن كانت اللغة تمنعه"([٢٢]) فالاحتمال عنده للدلالة على ثلاثة أوجه في ضياط.

وكذلك قال ابن عقيل: " ألا ترى أنك لو سمعت كلمة عمير بزنة التضغير لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكون تصغير عمرو، بدون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر"([٢٣]) فالاحتمال عنده دلال على أكثر من وجه فعمير صيغة التصغير تحتمل تصغير عمر وعمرو.

وأيضا نجده عند علماء البلاغة يقول القزويني قوله تعالى:﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاء﴾([٢٤])" يحتمل الإفراد والنوعية، أي خلق كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه، أو للتعظيم والتهويل أو للتحقير أي ارتفاع شأنه أو انحطاطه" ([٢٥]) فالاحتمال عنده على أكثر من تقدير إذ يحتمل الإفراد والنوعية، وكذلك الغرض البلاغي عنده يحتمل أكثر من غرض حيث التعظيم والتهويل والتحقير.

وكذلك يستخدم المفسرون الاحتمال للدلالة على جواز أكثر من وجه إعرابي، ويتضح ذلك عند الإمام ابن كثير في قوله تعالى:" ومن القراء من يقف على قوله: ﴿ لا رَيْبَ﴾([٢٦]) ويبتدئ بقوله:﴿ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾([٢٧])

---

[22]) ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م، ١ / ١٢٧.

[23]) شرح ابن عقيل: ١/ ٤٨٧.

[24]) النور ٤٥.

[25]) الإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ١٤.

[26]) البقرة: ٢.

والوقف على قوله تعالى: لا رَيْبَ فِيهِ أولى للآية التي ذكرنا، ولأنه يصير قوله هُدًى صفة للقرآن، وذلك أبلغ من كون فِيهِ هُدًى، وهدى يحتمل من حيث العربية أن يكون مرفوعًا على النعت، ومنصوبًا على الحال"([٢٨]) لا ريب فيه من وقف على ريب فخبر لا النافية للجنس محذوف، وهدى مبتدأ مؤخر وفيه خبر مقدم، ومن وقف على فيه يكون فيه في موضع رفع خبر لا، ويكون هدى صفة بتأويل مشتق أي هاديا وهو أبلغ، وتحتمل الحالية وهو عندنا أولى لكون الكتاب معرفا.

ونرى نفس الاستخدام في تفسير الألوسي حيث يقول في قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾([٢٩])" هُمْ يحتمل أن يكون فصلاً أو بدلاً فيكون المفلحون خبراً عن أولئك أو مبتدأ والمفلحون خبره والجملة خبر أولئك، وهذه الجملة لا تخلو عن إفادة الحصر كما لا يخفى ([٣٠]) هم ضمير فصل يحتمل إعرابين أنه لا محل له من الإعراب أو أن يكون بدلا ومن ثم أولئك مبتدأ والمفلحون خبر، أو يكون هم مبتدأ ثانيا والمفلحون خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية هم المفلحون في موضع رفع خبر المبتدأ الأول أي أولئك.

والاحتمال الإعرابي يؤدى إلى اتساع وجوه الإعراب في اللغة العربية وإلى تعدد المعاني والأحكام الفقهية المتفرعة عنه، ونجد ذلك في الاحتمالات

---

[27])البقرة: ٢.

[28]) ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي: تفسير القرآن العظيم،ت/ سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩ م، ١٦٢/١.

[29]) الأعراف : ١٧٩ .

[30]) الألوسي: محمود الألوسي أبو الفضل: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٣م، ١ / ١١٩.

الإعرابية للفظ أرجلكم في قوله عزّ وجلّ:﴿ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ ﴾([٣١])، قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص "وأَرْجُلَكم" بنصب اللام، وقرأ الآخرون "وأَرْجُلِكم" بالخفض، فمن قرأ "وأرجلكم" بالنصب فيكون عطفا على قوله: "فاغسلوا وجوهكم وأيديكم" أي: واغسلوا أرجلكم، ومن قرأ بالخفض فقد ذهب قليل من أهل العلم إلى أنه يمسح على رجلين، ورُوي عن ابن عباس أنه قال : الوضوء غسلتان ومسحتان، ويُروى ذلك عن عكرمة وقتادة، وقال الشعبي : نزل جبريل بالمسح وقال: ألا ترى المتيمم يمسح ما كان غسلا ويلغي ما كان مسحا ؟وقال محمد بن جرير الطبري يتخير المتوضئ بين المسح على الخفين وبين غسل الرجلين، وذهب عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم إلى وجوب غسل الرجلين([٣٢]) فلفظ أرجلكم بالنصب يؤدي إلى غسلها حيث عطفه على فاغسلوا وجوهكم وأيديكم، ومن قرأ بالجر أدى إلى المسح حيث العطف على الممسوح ويكون معطوفا على امسحوا برؤوسكم.

---

[31]) المائدة: ٦.

[32]) مختصر تفسير البغوي المسمى بمعالم التنزيل، ٣ / ٢٢. وعند الشوكاني: محمد بن علي محمد الشوكاني: فتح القدير، ت/ سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، ٢ / ٢٧٧"وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الكعبين، قرأ نافع بنصب الأرجل، وهي قراءة الحسن البصري والأعمش ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة بالجرّ، وقراءة النصب تدل على أنه يجب غسل الرجلين ، لأنها معطوفة على الوجه ، وإلى هنا ذهب جمهور العلماء، وقراءة الجرّ تدل على أنه يجوز الاقتصار على مسح الرجلين ، لأنها معطوفة على الرأس، وإليه ذهب ابن جرير الطبري، وهو مرويّ عن ابن عباس، قال ابن العربي: اتفقت الأمة على وجوب غسلهما، وما علمت من ردّ ذلك إلا الطبري من فقهاء المسلمين ، والرافضة من غيرهم ، وتعلق الطبري بقراءة الجرّ قال القرطبي: قد روى عن ابن عباس أنه قال: الوضوء غسلتان ومسحتان، قال: وكان عكرمة يمسح رجليه ".

مما سبق نجد أن الاحتمال استخدم عند المعجميين وعند النحاة وعند البلاغيين للدلالة على إيراد الكلام على أكثر من وجه لكلٍ ما يرجحه.

وللاحتمال الإعرابي أسباب عديدة منها:

أولا: الحذف: قد يؤدي الحذف إلى تنوع الإعراب سواء أكان حذف حرف مثل تخفيف إنَّ الثقيلة فيجوز معها الإعمال فتنسخ حكم المبتدأ والخبر، فيجوز الإهمال فتعمل في ضمير الشأن محذوفا والجملة الاسمية بعدها من المبتدأ والخبر في موضع خبرها أم حذف فعل أو شبهه من ذلك حذف عامل المصدر إذا وجد تحتم إعرابه مصدرا مثل قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا﴾(٣٣) وقوله تعالى:﴿ فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ﴾(٣٤) أما إذا كان المصدر منصوبا بعامل محذوف أدى ذلك إلى إمكان إعرابات أخرى مثل الرفع قال سيبويه: " قد رفعت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنيا عليه قال أبو زبيد :

أقامَ وأقوى ذاتَ يوم وخيبةٌ لأول من يلقى وشر ميسر (٣٥)

أو يرفع خبرا لمبتدأ محذوف قال سيبويه:" وسمعنا بعض من يوثق به، يقال له كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ الله وثناءٌ عليه، كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر، كأنه يقول أمري وشأني حمد الله وثناء عليه ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل(٣٦)، أو النصب على المفعول به مثل قول العرب

---

33) سورة نوح: ٢٢.

34) الواقعة: ٥٥.

35) سيبويه: أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر: الكتاب، ت/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، ١/ ٣١٩، ٣٢٠.

36) الكتاب: ١/ ٣١٣.

أهلا وسهلا ([٣٧]) أو النصب على الحال قال سيبويه:" باب من المصادر لأنه حال وقع فيها الأمر...قال الشاعر:

ومنهلٍ وردتُه التقاطا ([٣٨])

التقاطا حال بتأويل مشتق أي ملتقطا.

ثانيا: عدم استقامة القاعدة النحوية: قد يؤدي عدم استقامة وجه إعرابي إلى احتمالات أخرى، مثل عدم إمكان العطف في مثل حضرت وزيدا لعدم الفصل بضمير رفع منفصل، وهنا يكون النصب على المفعول معه وإن صح المعنى على المفعول به أيضا مثل رمحا في قول الشاعر:

يالـــيت زوجَـك قـد غدا مـتـقـلدا سيَـفا ورمحـا ([٣٩])

ثالثا: القصد: وقصد به نية المتكلم من توجيه الخطاب يقول الجرجاني: كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى، ومعنى القصد إلى معنى الكلم أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه([٤٠]) وفي دائرة معارف علم اللغة" القصد غرض المنتج ويؤثر في بناء نص متماسك ليحقق أي هدف يرنو إليه"([٤١]) ومن ثم يؤثر الغرض أو النية أو القصد في تحليل الخطاب، ومن ذلك فتح همزة إن بعد القول، فتكسر همزة إن بعد القول إذا قصد الحكاية فتكون إن ومعمولاها مقولا للقول مفعولا به، أما

---

[37]) المرجع السابق: نفس الموضع.

[38]) المرجع السابق: ١/ ٣٧٠.

[39]) ابن يعيش: ابن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، د ت، ٥٠/٢ .

[40]) الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن: دلائل الإعجاز، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، ٤١٢.

[41] (*Kitsren Mal Mkjaer, The linguistics Encyclopedia, London, 1999*

إذا قصد ونوي بالقول معنى الظن فتحت الهمزة([42]) وكان من قبيل المفرد، والمصدر المؤول ساد مسد مفعولى قال بمعنى ظن.

ومنه الفعل الواقع بعد الطلب إن قصد الجواب جزم وإن لم يقصد رفع قال سيبويه:" تقول ائتني آتك، فتجزم ...وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلقا بالأول ولكنك تبتدئه وتجعل الأول مستغنياعنه كأنك قلت ائتني أنا آتيك ...قال الأنصاري:

يا مالِ والحقُ عندَه فقفوا تؤتونَ فيه الوفاءَ معترفا

كأنه قال : إنكم تؤتون ([43]) فرفع تؤتون على الابتداء.

رابعا: الزيادة في بناء الجملة: قد تدخل الجملة بعض العناصر النحوية الزائدة لمعنى ما، فتؤدي إلى أكثر من إعراب، من ذلك زيادة ما الكافة على الحروف الناسخة فتبطل عملها إلا ليت يجوز فيها الإعمال فتنسخ حكم الجملة الاسمية فتنصب الاسم وترفع الخبر، ويجوز الإهمال فيكون الإعراب على الأصل مبتدأ وخبرا قال الشاعر:

قالتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنَا إلى حمامتِنا ونصفه فقد([44])

ورد الحمام منصوبا ومرفوعا على البدل دلالة على أن هذا في موضع رفع مبتدأ أو نصب اسم ليتما.

خامسا: موقع الكلمة من الجملة: يؤدي الموقع أحيانا إلى وجه إعرابي واحد، مثل الضمير(هو) في قوله تعالى:﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾([45])، ولكن قد يقع

---

[42]) الكتاب: ٣/ ١٤٢.وفيه كان عيسى يقرأ القمر: ١٠﴿ فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ﴾ أراد أن يحكي. يعني أن ذلك موضع فتح ولكن أراد بدعا معنى القول والحكاية فكسر همزة إن.

[43]) الكتاب: ٣/ ٩٥، ٩٦.

[44]) ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، ت/ د: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٩م، ١/٤٤٢. وفيه منهم من يعمل لعل وكأنّ.

في موقع يكسر حتمية إعرابه إعرابا واحدا، فقد يقع فصلا بين ما أصله المبتدأ والخبر فيكون تارة له محل من الإعراب وتارة لا محل له من الإعراب([٤٦]) مثل الضمير(أنت) في قوله تعالى:﴿ كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾([٤٧])، أنت ضمير فصل لا محل له من الإعراب لكون مابعده منصوبا خبرا لكان، أو أنه بدل من ضمير المخاطب الواقع اسما لكان.

سادسا: قد يؤدي اختلاف اللهجات والاستخدامات اللهجية المختلفة للقاعدة الواحدة إلى التنوع الإعرابي، ويتضح ذلك في ما العاملة عمل ليس فهى عاملة عند الحجازيين بشروط فتنسخ حكم الجملة الاسمية قال تعالى:﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾([٤٨])، ومهملة عند بني تميم لا تعمل شيئا فيكون الإعراب على الأصل مبتدأ وخبرا.

ومن ذلك لغة أكلوني البراغيث حيث يصلون بالفعل ما يشعر بكون الفاعل مؤنثا أو مذكرا أو مثنى أو جمعا ويؤدي هذا إلى إعراب ما اتصل بالفعل فاعلا والاسم الظاهر بدلا أو إعرابه حرفا لا محل له من الإعراب والاسم الظاهر فاعلا قال تعالى:﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾([٤٩]).

سابعا: صحة المعنى: من المعروف أن الإعراب فرع المعنى فإذا صح المعنى بالحمل على اللفظ كان، وإذا صح أيضا مع احتمال الحمل على

---

[45]) الإخلاص: ١.

[46]) السيوطي: جلال الدين السيوطي: المطالع السعيدة، ت/ د: طاهر سليمان حمودة، مكتبة سوتير، الإسكندرية، ١٩٩٤م، ١٤١.

[47]) المائدة: ١١٧.

[48]) المجادلة:٢.

[49]) الأنبياء: ٣.

معنى يناسب السياق صح إعراب آخر([٥٠])، ومنه نصب المعطوف على معمول اسم الفاعل المضاف إليه بفعل يناسب المعنى مع جواز الجر على اللفظ قال الشاعر:

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتِنا أو عبدَ ربِّ أخا عونِ بن مخراق([٥١])

عبد مفعول به لفعل محذوف أي تبعث عبد، ويجوز فيه الجر عطف على اللفظ.

ثامنا: أداء اللفظ الواحد لأكثر من وظيفة نحوية: من المعروف أن الكلمة تعمل عملا نحويا مثل الحروف الناسخة وحروف الجر ....، ولكن قد تحتمل الكلمة أكثر من عمل ومعنى فتؤدي إلى تنوع الإعراب في السياق الداخلة فيه، من ذلك وقوع الكلمة تارة اسما وتارة حرفا مثل مذ ومنذ فيكونان اسمين فيقع بعدهما المبتدأ والخبر والفعل، ويكونان حرفي جر فيقع بعدهما الاسم المجرور يقول المبرد:" أما مذ فيقع الاسم بعدها مرفوعا على معنى،ومخفوضا على معنى، فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبر غير أنها لا تقع إلا في الابتداء لقلة تمكنها وأنها لا معنى لها في غيره، وذلك فقولك: لم آته مذ يومان، وأنا أعرفه مذ ثلاثون سنة وكلمتك مذ خمسةُ أيام، والمعنى إذا قلن لم آته مذ يومان أنك قلت لم أره ثم خبرت بالمقدار والحقيقة والغاية، فكأنك قلت مدة ذلك يومان، وأما الموضع الذي ينخفض ما بعدها فأن تقع في معنى في ونحوها فيكون حرف خفض، وذلك قولك : أنت عندي مذُ اليومِ ومذ الليلةِ لأن المعنى في اليوم والليلة([٥٢])؛ فتكون اسما مبتدأ وخبرا،

---

[50]) د/ نيازي محمد عبد الرازق: الحمل على المعنى، بحث منشور بمجلة دار العلوم جامعة المنيا، عدد خاص، يناير ٢٠٠٨م.

[51]) الكتاب: ١/١٧١.

[52]) المقتضب : ٣/ ٣٠.

وتكون حرف جر، وتكون ظرفا ويؤدي ذلك أيضا إلى اختلاف إعراب الواقع بعدها.

ومن ثم نستطيع أن نخلص إلى تعريف للاحتمال الإعرابي وهو أن يجئ الكلام على بناء يفسر على أوجه إعرابية متعددة كلها صحيح.

ونبدأ بدراسة الاحتمال الإعرابي في الجملة الاسمية.

الابتداء

تتكون الجملة الاسمية من ركنين أساسيين المبتدأ والخبر، وقد تجيز القاعدة والتركيب وجوها إعرابية في المبتدأ أو الخبر، مع عدم الإخلال بالمعنى بل لإضافة معنى جديد، وكذلك في الجمل الاسمية المنسوخة أو في بعض الاستخدامات لبعض الألفاظ، ونجد ذلك فيما يلي:

ضمير الفصل: هو ضمير رفع يدخل بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر كأن يكون بين اسم كان وخبرها أو اسم إن وخبرها أو المفعول الأول والثاني في باب ظن وأخواتها" فيتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها، بصيغة مرفوع مطابق للمبتدأ([٥٣])، يقول سيبويه:" هذا باب ما يكون هو وأنت ونحن وأنا وأخواتهن فصلا ... ولا يكن فصلا إلا في الفعل، ولا يكون كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء، فجاز هذه... إعلاما بأنه قد فصل

---

[53]) بدر الدين بن جماعة: شرح كافية ابن الحاجب، ت/د: محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة، ٢٠٠٠م: ٢٠٢. في المطالع السعيدة : ١٤٢: سماه البصريون فصلا لأنه يفصل بين المبتدأ والخبر، وقيل لأنه فصل بين الخبر والنعت، وقيل بين الخبر والتابع؛ لأن الفصل يوضح أن الثاني خبر لا تابع، والكوفيون يسمونه عمادا لأنه يعتمد عليه في الفائدة؛ إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع، وفي شرح التسهيل: ١١٩/١ بعض الكوفيين يسمونه دعامة لأنه يدعم به الكلام أي يقوى ويؤكد. ومن ثم يسمى عمادا نظرا للناحية النحوية، ودعامة نظرا لناحية المعنى.

الاسم"([٥٤]) " ضمير الفصل ضمير بصيغة المرفوع مطابق لما قبله، تكلما وخطابا وغيبة، إفرادا وغيره، وإنما يقع بعد مبتدأ أو ما أصله مبتدأ، وقبل خبر كذلك([٥٥]) قال تعالى:﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾([٥٦]) وقال:﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴾([٥٧]) وقال: ﴿ كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾([٥٨])وقال:﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾([٥٩])، مذهب البصريين أنه لا محل له من الإعراب لأن الغرض منه الإعلام بأن الخبر خبر لا صفة؛ فاشتد شبهه بالاسم إذ لم يجأ به إلا لمعنى في غيره، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب، والكوفيون يرون أنه له موضع من الإعراب، فله عند الكسائي ما لما بعده، وله عند الفراء ما لما قبله، وفائدته عند الجمهور إعلام السامع بأن ما بعده خبر لا نعت مع التوكيد، وأضاف إلى ذلك البيانيون الحصر والاختصاص([٦٠]) ومن ثم جوزوا في

---

[54]) الكتاب: ٣٨٩/٢.

[55]) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ت/د: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، ٢٨٥/٢.

[56]) البقرة:٥.

[57]) الصافات:١٦٥.

[58]) المائدة: ١١٧

[59]) المزمل :٢٠. في شرح التسهيل: ١/ ١٢٢:" لا موضع له من الإعراب على الأصح أي هو اسم ولا موضع له من الإعراب، وذهب الكسائي إلى أن موضعه كموضع ما بعده؛ ففي زيد هو القائم هو في موضع رفع، وفي قولك: كان زيد هو القائم هو في موضع نصب، وذهب الفراء إلى أن موضعه كموضع ما قبله، ففي قولك: زيد هو القائم هو في موضع رفع، وفي ظننت زيدا هو القائم هو في موضع نصب". ومن ثم ذهب البصريون أنه لا محل له من الإعراب، ومذهب الكسائي أن إعرابه مطابق لما بعده، وعلى النقيض مذهب الكسائي أن إعرابه مطابق لما قبله.

[60]) المطالع السعيدة: ١٤٣. " جوز الأخفش وقوع الفصل بين الحال وصاحبها وخرج عليه قراءة: ﴿ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ هود: ٧٨ بالنصب، وجوز الجرجاني وقوعه قبل المضارع، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ البروج ١٣، وجعل منه أبو

الفصل أن يكون حرفا فلا يكون له محل من الإعراب، وأن يكون ضميرا فيكون له محل من الإعراب.

وللنحاة كلام في الموضع الإعرابي:

" تتعين فصليته (لا إعراب له) إذا وليه منصوب وقرن باللام، نحو: إن زيدا لهو القائمَ، إذ لايمكن جعله مبتدأ لنصب ما بعده، ولابد من دخول اللام عليه"([٦١]) وإذا وليه منصوب وولي منصوبا ظاهرا مثل: ظننت زيدا هو القائم([٦٢]) وعدا هذين لا يتعين الفصلية بل يحتمل مع الفصلية الابتدائية في بعض نحو: إن زيدا هو القائم، وهي والبدلية في بعض نحو: زيد هو القائم، والتأكيد في بعض نحو: ظننتك أنت الفاضل"([٦٣]) وكذا إذا وليه منصوب ولم يقرن باللام وكان ما قبله غير منصوب نحو: كان زيد هو القائم لجواز كونه بدلا"([٦٤]).

البقاء قوله تعالى: ﴿ ومكرُ أولئك هو يبور﴾ فاطر ١٠. وهذا لحن عند سيبويه لأنه يقع بين ما أصله المبتدأ والخبر. انظر: الإتقان في علوم القرآن: ٢/ ٢٨٦.

[61]) ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل: شرح التسهيل المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك، ت/د: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، ١/١٢٣.

[62]) المرجع السابق: نفس الموضع.

[63]) شرح التسهيل: ١: ١٢٣.

[64]) المرجع السابق: نفس الموضع. " الفصل قد يكون لتخصيص أي لقصر المسند على المسند إليه نحو: زيد هو الأسد، وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان التخصيص حاصلا بدونه بأن يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو قوله تعالى في الذاريات ٥٨:﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ أي لا رزاق إلا هو، أو قصر المسند إليه على المسند نحو: الكرم هو التقوى، والحسب هو المال، أي لا كرم إلا التقوى، ولا حسب إلا المال، قال أبو الطيب:

إذا كان الشبابُ السكرَ والشيـ ب هما فالحياةُ هي الحمام

ومن ثم ضمير الفصل يتعين الفصلية إذا قرن باللام كما في الفصل بين اسم إن وخبرها، أو ولي ووليه منصوبا كما في الفصل بين المفعولين في باب ظن وأخواتها شرط أن يكون المفعول الأول اسما ظاهرا، وما عدا ذلك جاز إعرابه مع الفصلية مبتدأ أو بدلا أو تأكيدا حسب الجملة الداخل عليها، ففي إن زيدا هو القائم يجوز الفصلية أي ضمير لا محل له من الإعراب أو مبتدأ والقائم خبر والجملة الاسمية في موضع خبر إن، وفي زيد القائم يجوز الفصلية والبدل والابتداء والقائم خبر والجملة خبر المبتدأ ، وفي ظننتك أنت الفاضل يجوز الفصلية أو التوكيد للضمير المنصوب الواقع مفعولا أولا.

" أجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين أي في امتناع لحاق ال بكل منهما فتقول: ما أظن أحدا هو خيرا منك، وما أظن أحدا هو مثلك ، بنصب خير ومثل، حكاه سيبويه من أهل المدينة، قال: زعم يونس أن أبا عمرو جعله لحنا"([٦٥]) ومن ثم يقع الضمير بين المعرفة والنكرة المخصصة (خيرا منك، ومثلك).

ومما سبق يتضح أن للنحاة كلاما كثيرا في ضمير الفصل خلاصته أنه ضمير يفصل في أن ما بعده خبر لا صفة، وأنه اسم يكون لا محل له من الإعراب أي تتعين فصليته وذلك إذا دخل على خبر إن المقترن باللام أو دخل بين مفعولي ظن وأخواتها إلا أن يكون المفعول الأول ضميرا فيجوز التوكيد، ويجوز إعرابه مبتدأ أو بدلا أو لا محل له من الإعراب بين المبتدأ والخبر، أو لا محل له من الإعراب ومبتدأ بين اسم كان وخبرها .

أي لا حياة إلا الموت". انظر: الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة: شرح: د/ محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، ٩٥.

[65]) شرح التسهيل: ١/ ١٢١.

ضمير الجر الواقع بعد لولا: الاسم الواقع بعد لولا الظاهر يرتفع بالابتداء عند جماعة البصريين، فإذا كني عنه فينبغي ألا يختلف إعرابه، لأن العامل في الحالين شيء واحد، فكما أنه إذا كان ظاهرا يكون مرفوعا بالابتداء، فكذلك إذا كني عنه يكون في محل رفع بالابتداء، ويكون لفظه من الضمائر المرفوعة المنفصلة هذا هو القياس وعليه أكثر الاستعمال، وعلى هذا تقول: لولا أنت ولولا أنتما ولولا أنتم، قال تعالى: ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾([٦٦])، وقال عامر بن الأكوع وهو يحدو برسول الله ﷺ :

لاهمَّ لولا أنتَ ما اهتدينا ولا تصدَّقنا ولا صلَّينا

وأما الكسائي فكان يرى ارتفاع الاسم بعد لولا بفعل مضمر معناه لو لم يكن؛ فعلى هذا ينبغي إذا كني عنه أنشرح التسهيل: تقول: لولا أنا ولولا أنت؛ لأن الفعل لم يظهر فيتصل به كنايته؛ فوجب أن يكون الضمير متصلا"([٦٧])

ومن ثم إذا دخل على لولا اسم ظاهر أو كني عنه بضمير رفع فسيبويه يرى رفعه على الابتداء والكسائي يرى رفعه بكان المحذوفة.

وقد يدخل على لولا ضمير نصب أو جر قال عمر بن أبي ربيعة:

أومتْ بكفَّيها من الهودجِ لولاك هذا العامَ لم أحجج

كان أبو العباس ينكر هذا الاستعمال ويقول: إنه خطأ، والذي استغواهم بيت الثقفي، وفي قصيدته اضطراب([٦٨]) وإنكار مثل هذا لا يحسن إذ

---

[66]) سبأ: ٣١.

[67]) شرح المفصل: ٣/١١٨.

[68]) المرجع السابق: ٣/ ١٩١. في شرح ألفية ابن معطي ١/ ٣٧٩ تصريح باسم الثقفي يقول:" قال يزيد بن الحكم الثقفي:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق مُنهوَى"

الثقفي من أعيان شعراء العرب، وقد روى شعره الثقات؛ فلا سبيل إلى منع الأخذ به مع أنه قد جاء من غير الثقفي مثل قول الشاعر:

أتُطمع فينا من أراقَ دماءَنا ولولاك لم يعرضْ لأحسابِنا حسن([٦٩])

الكوفيون على أن الياء والكاف في لولاي ولولاك في موضع رفع ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، والبصريون على أن الياء والكاف في موضع جر بلولا، والمبرد على أنه لا يجوز أن يقال لولاي ولولاك، ويجب أن يقال لولا أنا ولولا أنت، فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء في التنزيل"([٧٠]) والجار والمجرور لا يتعلق بشيء([٧١]) قال صاحب خزانة الأدب:" إتيان ضمير الخفض بعد لولا التي يليها المبتدأ...، ولما كان مبتدؤها محذوف الخبر أشبه المجرور لانفراده ، والمضمر لا يتبين فيه الإعراب، فوقع مجروره موقع مرفوعه، والأكثر لولا أنت كالظاهر"([٧٢])؛ ومن ثم قد يلي لولا ضمير جر مثل ياء المتكلم أو الهاء أو الكاف وهنا اختلف النحويون فمنهم من يرى أنها في موضع مبتدأ واعترض بوضع ضمير الجر موضع الرفع، بل منهم من يرى أن هذا التعبير خطأ وفيه نظر لوروده في الشعر وفصيح الكلام، ومنهم من يرى أن يكون مجرورا بلولا وفيه خروج بلولا عن بابها من الشرط إلى الجر، ونميل إلى الرأي

---

[69]) المرجع السابق: نفس الموضع. في الإنصاف : ٢/ ٦٩٣: بيت عمر بن أبي ربيعة: أومت بعينيها بدلا من بكفيها.

[70]) أبو البركات: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، ٢/ ٦٨٧.

[71]) شرح ألفية ابن معطي: ١/ ٣٧٩.

[72]) البغدادي: عبد القادر بن عمر البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت/د: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م، ٥/ ٣٤٢.

القائل بإعرابها مبتدأ ويكون فيه نوع من الحمل على المعنى بوضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع كما قال صاحب الخزانة.

منذ ومذ اسمان وحرفا جر: تستعمل مذ ومنذ اسمين إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعا أو وقع بعدهما فعل؛ فمثال الأول ما رأيته مذ يومُ الجمعة أو مذ شهرنُا؛ فمذ اسم مبتدأ خبره ما بعده، وكذلك منذ، وجوز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما، ومثال الثاني جئت مذ دعا، فمذ اسم منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه جئت(٧٣). ومن ثم مذ ومنذ إذا وقع بعدهما اسم مرفوع كان فيهما إعرابان الأول أنهما مبتدأ وما بعدهما الخبر، أو أنهما خبر مقدم وما بعدهما مبتدأ مؤخر، وإذا وقع بعدهما فعل كانا ظرفين متعلقان بالفعل المتأخر.

وإن وقع بعدهما مجرور فهما حرفا جر بمعنى من إن كان المجرور ماضيا نحو ما رأيته مذ يومِ الجمعة، أي من يوم الجمعة ، وبمعنى في إن كان حاضرا نحو ما رأيته مذ يومِنا أي في يومنا(٧٤) ومن ثم مذ حرف جر لكون ما بعدهما مجرورا.

ومما سبق نجد جواز استخدام منذ ومذ اسمان يكونان مبتدأين أو خبرين أو ظرفين، ويجوز كونهما حرفي جر وما بعدهما مجرور بهما.

الخبر والحال: إذا أخبر عن معرفة بنكرة وكان ظرفٌ يحسن السكوت عليه جاز الإخبار بالظرف وجعل النكرة حالا أو إلغاء الظرف وجعل النكرة خبرا والظرف متعلق بها، يقول سيبويه «هذا باب ماينتصب فيه الخبر لأنه خبر المعروف يرتفع على الإبتداء وقدمته أو أخرته وذلك دخولك فيها عبد الله قائما، وعبد الله فيها قائما، فعبد الله ارتفع على الابتداء فيها

---

73) شرح ابن عقيل: ٢/ ٣١.

74) شرح ابن عقيل: ٢/ ٣١.

مستقر لزيد يستغنى بها السكوت وقع موقع الأسماء، ثم أردت أن تخبر على أية حال استقر، قلت: قائما فقائم حال مستقر فيها، وإن شئت قلت: فيها عبد الله قائم وألغيت فيها"([٧٥]) فهذا الباب إن جعلت فيها ظرفا مستقرا جعلته خبرا وجعلت قائما حالا، وإن ألغيت فيها جعلت قائما خبرا وفيها ظرف ملغى متعلق بالخبر كأنك قلت: زيد قائم فيها، ومما جاء فيه الظرف ملغى" قول ابن مقبل:

لا سافرَ النيِّ مدخول ولا هبجُ عاري العظامِ عليه الودعُ منظومُ([٧٦])

ألغى عليه وجعل منظوما خبرا والودع مبتدأ، ويجوز أن تجعل الخبر عليه ثم يخبر على أية حال تكون فيقول: منظوما .

وقد قرئ هذا الحرف على وجهين: ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾([٧٧]) بالرفع والنصب([٧٨]) بالرفع على أن خالصة خبر وللذين ملغى، وبالنصب على أن خالصة حال وللذين خبر.

وإذا دخل حرف ناسخ كان الحكم كما هو قال سيبويه:" تقول: إن فيها زيدا قائما، وإن شئت رفعت على إلغاء فيها، وإن شئت قلت: إن زيدا فيها قائما وقائم"([٧٩]) قال أبو زبيد الطائي:

إنْ امرأ خصَّني عمدا مودتَه على التنائي لَعندي غيرُ مكفورِ"([٨٠])

---

[75]) الكتاب: ٢/٨٨.

[76]) المرجع السابق: ٢/ ٩٠.

[77]) الأعراف: ٣٢.

[78]) الكتاب: ٢/ ٩١. وفي شرح المفصل: ٢/ ٧٩: إذا قلت : فيها رجل قائم، يجوز في قائم وجهان الأول الرفع على النعت والآخر النصب على الحال إلا أن الحال ضعيفا لأن نعت النكرة أجود من الحال؛ فإذا قدم بطل النعت وإذا بطل النعت تعين النصب على الحال مثل فيها قائما رجل.

[79]) المرجع السابق: ٢/ ١٣٢.

اللام تدخل على الظرف خبرا كان أو ألغى مقدما على الخبر خاصة([٨١]) أي لغير مكفور عندي([٨٢]) غير خبر إن وعند ظرف ملغى ويجوز أن تكون عند مستقرا خبرا وغير مكفور حال.

وكذلك إذا دخل فعل ناسخ تقول:" ما كان فيها أحد خير منك، وما كان أحد مثلك فيها، وليس أحد فيها خير منك، إذا جعلت فيها مستقرا، ولم تجعله على قولك: فيها زيد قائم، أجريت الصفة على الاسم، فإن جعلته على قولك: فيها زيد قائم نصبت، تقول: ما كان فيها أحد خيرا منك، ...إلا أنك كلما أردت الإلغاء، فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقرا تكتفي به، فكلما قدمته كان أحسن"([٨٣]) فالظرف يجوز فيه ما يجوز قبل دخول كان فيجوز أن يكون خبرا للناسخ، وإن لم تجعله ألغيته فلا يكون خبرا، قال الشاعر:

لتقربِن قربا جلذيا ما دام فيهن فصيلٌ حيّا

فقد دجا الليلُ فهيًّا هيا ([٨٤])

جعل فيهن ملغاة وجعل الخبر حيا.

وإذا جئت بمبتدأ اسم إشارة وخبر معرفة ثم نكرة جاز رفع النكرة ونصبها ففي الكتاب:" هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو

---

[80]) المرجع السابق: نفس الموضع.

[81]) ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي: الأصول في النحو، ت/د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، ١/ ٢٤٥.

[82]) ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، ت/ د: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ت، ١/ ٣٧٥. " إذا قلت: إن زيدا فيها لقائم فليس إلا الرفع " لأن اللام تدخل على الخبر لا الحال. انظر الكتاب: ٢/ ١٣٤.

[83]) الكتاب: ١/ ٥٥.

[84]) المرجع السابق: ١/٥٦.

ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ؛ فأما الرفع فقولك: هذا الرجل منطلق، فالرجل صفة لهذا وهما بمنزلة اسم واحد كأنك قلت: هذا منطلق، وأما النصب فقولك: هذا الرجل منطلقا، جعلت الرجل مبنيا على هذا، وجعلت الخبر حالا له قد صار فيها" (٨٥)، قال النابغة الذبياني:

توهمت آياتٍ لها فعرفتها لستةِ أعوامٍ وذا العامُ سابعُ

كأنه قال: وهذا سابع" (٨٦)أي أبدل العام من ذا وأخبر بسابع.

ومن ثم يجوز في مثل هذا التركيب (هذا الرجل منطلق) أن تجعل الرجل بدلا والخبر منطلق، وأن تجعل الرجل خبرا ومنطلق حال ، وهذان هما الإعرابان المشهوران.

ماذا: تجعل العرب ماذا مركبة من جزأين تارة، وأخرى تجعلها بمنزلة اسم واحد يقول سيبويه:" هذا باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي، وليس يكون كالذي إلا مع ما ومن في الاستفهام، فيكون ذا بمنزلة الذي، ويكون ما حرف الاستفهام، وإجرائهم ذا مع ما بمنزلة اسم واحد"(٨٧) " منهم من يجعل ذا بمنزلة الذي فيحتاج من الصلة والعائد ما يحتاج إليه الذي وتبقى ما على بابها من الاستفهام، فيكون ما على هذا مبتدأ وذا خبرا، ومنهم من يجعل ما كلمة بمنزلة اسم واحد ويكون معنى ماذا صنعت؟ على هذا حسب ما بعدها، فإذا قلت: ماذا صنعت فتكون في موضع مفعول مقدم، وإذا قلت ماذا صنعته؟ فتكون في موضع رفع على الابتداء أو في موضع نصب بإضمار فعل يفسره

---

85) المرجع السابق: ١/ ٨٦، ٨٧. في الأصول في النحو: ١: ١٥٣: تجعل الرجل خبرا لهذا وتضمر هذا من الرجل كأنك قلت: هذا أخوك هذا قائم، وإن شئت أضمرت هو كأنك قلت: هذا الرجل هو منطلق، أي تجعل النكرة خبرا لمبتدأ محذوف، الثالث: أن تجعل الرجل منطلق خبرا واحدا مثل هذا حلو حامض أي قد جمع الطعمين.

86) الكتاب: ١/ ٨٦.

87) الكتاب: ١/ ٨٦.

هذا الظاهر"([88]) ومن ثم تعرب ماذا كلمة واحدة فيكون لها موقع إعرابي واحد ولا تحتاج ذا إلى صلة باعتبارها مع ما اسما واحدا، وتعرب كلمتان فتكون ما استفهام وذا اسم موصول والجملة بعده صلة الموصول، قال السيوطي " يكون ماذا كله استفهاما على التركيب وهو أرجح الوجهين في:﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾([89]) قراءة النصب أي ينفقون العفو، وأن تكون ما استفهاما وذا موصولة وهو أرجح الوجهين في:﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ﴾([90]) في قراءة الرفع، أي الذي ينفقون العفو، إذ الأصل أن تجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية"([91]) أي العفو بالنصب على اعتبارها مركبة فماذا مفعول به مقدم لذا جاء الجواب محاكيا للسؤال بالنصب، والعفوُ بالرفع على اعتبارها غير مركبة فيكون العفو خبرا لمحذوف.

فتح همزة إن وكسرها: إذا قدرت إن ومعمولاها تقدير الجمل كسرت، وإذا قدرت تقدير المفرد فتحت، وإذا كان الكلام مما يحتمل الجملة والمفرد جاز الأمران.

يجوز الفتح والكسر إذا وقعت أن بعد مبتدأ هو في المعنى قول، وخبر إن قول، والقائل واحد، نحو : خير القول إني أحمد الله فمن فتح جعل أن وصلتها مصدرا خبرا عن خير والتقدير خير القول حمد الله، ومن كسر جعلها جملة خبرا عن خير كما تقول أول قراءتي سبح اسم ربك الأعلى، وهو

---

[88]) شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٤٩٥.

[89]) البقرة: ٢١٩.

[90]) البقرة: ٢١٩. وفي الجنى الداني: ٢٤١:" ماذا تحتمل أن تكون ما استفهامية وذا اسم إشارة، وأن يكون المجموع اسما واحدا خبريا يعرب في كل موضع على ما يليق به" وقال السيوطي في إتقانه: ٢/ ٢٤٦:" تكون ما زائدة وذا للإشارة، وتكون ما استفهاما وذا زائدة، ويكون ماذا كله اسم جنس بمعنى شيء أو موصولا بمعنى الذي".

[91]) الإتقان في علوم القرآن: ٢/ ٢٤٦.

من باب الإخبار بالجمل وعليه الزجاج والسيرافي وعليه أكثر النحويين([٩٢]) ومن ثم تفتح ويكون الإخبار من قبيل الإخبار بالمفرد وتكسر ويكون من قبيل الإخبار بالجمل.

وتكسر بعد قال بمعنى الحكاية وتفتح إذا أردت معنى الظن قال سيبويه:" سألت يونس عن قوله: متى تقول أنه منطلق؟ فقال: إذا لم ترد الحكاية وجعلت تقول مثل تظن، قلت: متى تقول أنك ذاهب، وإن أردت الحكاية قلت: متى تقول إنك ذاهب؟"([٩٣]) ومن ثم تكسر إن بعد القول إذا كانت بمعنى القول، وتفتح إذا كانت بمعنى الظن ويسد المصدر المؤول مسد مفعولي ظن.

وأيضا بعد إذا الفجائية تقول:" مررت فإذا إنه يقول... ، ولو قلت: مررت فإذا أنه عبد تريد مررت فإذا العبودية واللؤم كأنك قلت: مررت فإذا أمره العبودية واللؤم، ثم وضعت أن في هذا الموضع جاز"([٩٤]) قال الشاعر:

وكنت أُرى زيدا_ كما قيلَ_سيدا إذا إنه عبدُ القفا واللهازمِ([٩٥])

---

[92]) شرح ابن عقيل: ١: ٣٣١، ٣٣٢. في الكتاب: ٣/١٤٣: " تقول: أول ما أقول أني أحمد الله ، كأنك قلت: أول ما أقول الحمد لله وأن في موضعه، وإن أردت الحكاية قلت: أول ما أقول إني أحمد الله". وفي اللباب في علل البناء والإعراب:١٩٩: إنما فرقوا بينهما لافتراقهما في المعنى والتباس المعنى في بعض المواضع، ففرقوا بالحركات ليزول اللبس، فإذا قلت أول قولي إني أحمد الله يحتمل معنيين: أحدهما أن تجعل الحمد هو أول كلامك، والثاني أن تجعل الحمد هو الذي تحكيه بقولك أقول وليس هو نفس المعنى، فعند ذلك يحتاج إلى الفرق بينهما ليتضح المعنى. وفي الإيضاح: ١٢٨ إذا كسرت كان قولك أول ما أقول مبتدأ والخبر محذوف تقديره ثابت أو موجود أي أول قولي إني أحمد الله ثابت أو موجود، والفتح على تقدير أول قولي الحمد لله وجاز لأن الثاني هو الأول. أي على جعل المصدر خبرا.

[93]) الكتاب: ٣/١٤٢.

[94]) المرجع السابق: نفس الموضع.

يجوز الفتح والكسر بعد إذا الفجائية فمن كسر جعلها جملة ومن فتح جعلها مع صلتها مصدرا وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية والتقدير فإذا عبودية زيد ويجوز أن يكون الخبر محذوفا والتقدير فإذا عبودية زيد موجودة ،ومما روي بالوجهين البيت السابق: روي بالكسر على جعلها جملة مستأنفة والتقدير إذا هو عبد القفا واللهازم، وروي بالفتح على جعلها مصدرا مبتدأ وفي خبره الوجهان السابقان والتقدير فإذا عبوديته أي ففي الحضرة عبوديته، وعلى الثاني: فإذا عبوديته موجودة.([٩٦]) الوجه الأول على أن إذا الفجائية الخبر والمصدر من أن ومعموليها مبتدأ، والوجه الثاني المصدر المؤول مبتدأ والخبر محذوف.

ومن ذلك الكسر بعد حتى تقول:" قد قاله القوم حتى إن زيدا يقوله، وانطلق القوم حتى إن زيدا لمنطلق، فحتى ههنا معلقة لا تعمل شيئا في إن ....، فهذا موضع ابتداء"([٩٧]) ويجوز الفتح" تقول : قد عرفت أمورك حتى أنك أحمق كأنك قلت : عرفت أمورك حتى حمقك، ثم وضعت أن في هذا الموضع" ([٩٨]) فتكسر بعد حتى التي يبتدأ بعدها الكلام، وإن كانت العاطفة أو الجارة فتحت([٩٩]) ومن ثم حتى تكسر بعدها إذا كانت مستأنفة لا تعمل

---

[95]) المرجع السابق : ١٤٤/١.

[96]) شرح ابن عقيل: ١: ٣٢٨، ٣٢٨. وفي اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٢٥/١ كل موضع وقعت فيه إن وحسن أن يقع في موقعها فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر كانت مكسورة، وكل موضع لم يحسن في موضعها إلا الفعل وحده أو الاسم وحده فهي مفتوحة؛ وعلى هذا تبنى مسائل الفرق بين إن وأن، ومن ذلك فإذا إنه عبد بالكسر على معنى فإذا هو عبد، وبالفتح على معنى فإذا العبودية، وفاجأتني ذلته ونحو ذلك.

[97]) الكتاب: ٣/ ١٤٣.

[98]) المرجع السابق: ٣/ ١٤٤.

[99]) المفصل:٢٩٤.

شيئا وما بعدها جملة مستأنفة ومعلوم أن أن تكسر في بداية الجمل، أما إذا اعتبرت عاطفة فتحت وكان المصدر المؤول من أن ومعموليها في موضع عطف كأنه قال عرفت أمورك وحمقك أو حتى حمقك، وكذلك تفتح إذا اعتبرتها حرف جر ويكون المصدر المؤول في موضع جر.

وكذلك يجوز الأمران بعد فاء الجزاء نحو من يأتيني فإنه مكرم فالكسر على جعل إن ومعموليها جملة أجيب بها الشرط فكأنه قال من يأتيني فهو مكرم، والفتح على جعل أن وصلتها مصدرا مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من يأتيني فإكرامه موجود، ويجوز أن يكون خبرا والمبتدأ محذوف والتقدير فجزاؤه الإكرام ومما جاء بالوجهين قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾([100]) قرئ فإنه غفور رحيم بالفتح والكسر، فالكسر على جعلها جملة جوابا لمن، والفتح على جعل أن وصلتها مصدرا مبتدأ خبره محذوف والتقدير فالغفران موجود، أو على جعلها خبرا مبتدأ محذوف والتقدير فجزاؤه الغفران([101])؛ ومن ثم تكسر إن بعد فاء الجزاء وتكون جملة في موضع الجواب، وتفتح وتكون مصدرا مؤولا من قبيل المفرد. مما سبق نجد جواز الكسر والفتح في مواضع فأما الكسر فعلى تقدير الجمل، وأما الفتح فعلى تقدير المفرد، ومن هذه المواضع :

- إذا وقعت أن بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبر إن قول والقائل واحد؛ فإذا كسرت كانت إن ومعمولاها خبر ويكون من قبيل الإخبار بالجمل أو يكون الخبر محذوفا، وإذا فتحت كان المصدر المؤول الخبر.

---

[100]) الأنعام : ٥٤.

[101]) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٣١.

– بعد إذا الفجائية فمن كسر كان من قبيل الجمل، ومن فتح كان المصدر المؤول مبتدأ وإذا الخبر، أو جعل المصدر مبتدأ والخبر محذوفا.

– بعد حتى فمن كسر جعل حتى ابتدائية مستأنفة، ومن فتح جعل حتى عاطفة أو جارة والمصدر المؤول في موضع معطوف أو موضع اسم مجرور.

– بعد فاء جواب الشرط فمن كسر كانت إن ومعمولاها في موضع جواب الشرط، ومن فتح كان المصدر المؤول مبتدأ وخبره محذوف أو خبرا والمبتدأ محذوف ويقدر حسب السياق.

جواز الإعمال والإلغاء في إن المخففة: إذا خففت إنَّ فالأكثر في لسان العرب إهمالها فتقول إنْ زيدٌ لقائم ، وإذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين إن النافية، ويقل إعمالها فتقول: إنْ زيدا قائم، وحكى سيبويه الإعمال والأخفش، ولا تلزمها حينئذ اللام لأنها لا تلتبس والحالة هذه بالنافية،لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر ([102]).

ومن ثم إذا خففت إن جاز فيها الإهمال ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفا والجملة بعده الخبر، وجاز الإعمال قليلا ويكون ما بعدها اسما منصوبا بها وخبرا لها؛ فيكون (زيدا) اسم إنْ منصوب و(قائم) خبرها مرفوعا ولا يلزمها اللام الفارقة حال إعمالها لظهور الإعراب الفارق بين المخففة والنافية.

وتلزم اللام الفارقة إذا التبست بإن النافية وذلك إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها، فإن ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام كقول الشاعر:

ونحنُ أباة الضيمِ من آل مالك وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ

---

[102]) شرح المفصل: ١: ٣٤٦.

التقدير وإن مالك لكانت؛ فحذفت اللام لأنها لا تلتبس بالنافية لأن المعنى على الإثبات([١٠٣]) أي تلزم اللام الفارقة إذا أهملت ولم يظهر الإعراب، وتحذف هذه اللام إذا دل المعنى على الإثبات كقول الشاعر وإن مالك لأن السياق للمدح.

جواز الإعمال والإلغاء في ليتما: إذا اتصلت ما غير الموصولة بإن وأخواتها كفتها عن العمل إلا ليت يجوز معها الإعمال والإهمال فتقول: إنما زيد قائم، ولا يجوز نصب زيد، وكذلك أن وكأن ولكن ولعل، وتقول: ليتما زيد قائم، وإن شئت نصبت فقلت: ليتما زيدا قائم([١٠٤]) " قال النابغة الذبياني:

ألا ليتما هذا الحمامَ لنا إلى حمامتِنا أو نصفه فقد

يروى برفع الحمام ونصبه على الإعمال والإهمال، وذلك خاص بليت، أما الإعمال فلأنهم أبقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية، فقالوا: ليتما زيد قائم، ولم يقولوا: ليتما قام زيد، وأما الإهمال فللحمل على أخواتها"([١٠٥]). فالحمام بدل من اسم ليت منصوب على الإعمال، ومرفوع على إبطال ما عملَ ليت، وهذا خاص بليت دون إن وأخواتها التي تبطل ما عملها.

---

[103]) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٤٧، ٣٤٨. وفيه: واختلف في هذه اللام هل هي لام الابتداء أدخلت بين إن النافية وإن المخففة أو هي لام أخرى اجتلبت للفرق، والراجح أنها لام الابتداء دخلت للفرق.

[104]) شرح ابن عقيل: ١: ٣٤٢. وفيه: ما إذا اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل وقد تعمل قليلا وهذا مذهب جماعة من النحويين كالزجاجي وابن السراج، وحكى الأخفش والكسائي إنما زيدا قائم بالنصب، والصحيح المذهب الأول أنها لا تعمل إلا مع ليت وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذ.

[105]) ابن هشام: أبو محمد جمال الدين يوسف بن أحمد: شرح شذور الذهب، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ٢٩٩، ٣٠٠.

لا سيما: اختلف النحاة في إعراب الاسم الواقع بعدها قال سيبويه:" لا سيما زيد مثل قولك: ولا مثل زيد وما لغو ...، ولا سيما زيد كقولهم: عدما زيد، وكقوله تعالى: ﴿ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً﴾ ([106]) فسي في هذا الموضع بمنزلة مثل"([107])، وأما سي في لا سيما فالرفع على أنه مركب من ما وسي، وما وسي بمعنى المثل، وأصله سوى بسكون الواو، فقلبت الواو ياء، وأدغمت فيكون سي([108]) قال امرؤ القيس:

ألا ربَّ يومٍ لك منهن صالح ولا سيما يوما بدارةَ جُلجُل([109])

ولا سيما يوما بدارة جلجل يروى برفع يوم وجره ونصبه، أما الرفع فيحتمل وجهين: أحدهما أن تكون ما نكرة موصوفة والمبتدأ محذوف، والثاني أن تكون ما موصولة والجملة صلتها ويوم أيضا خبر لمبتدأ، وأما الجر وهو الأجود لقلة الحذف ففيه وجهان: أحدهما ان تكون ما زائدة والاسم مجرور بالإضافة، والآخر أن تكون بمعنى شيء ويوم بدل منها، وأما النصب وهو قليل ففيه وجهان: الأول أن تكون ما في شيء من معنى المماثلة فإن الظرف يعمل فيه أو مشابهة الفعل، والثاني أنه منصوب بفعل محذوف أي أعني([110]) أو النصب على أن لا سيما كلمة واحدة، بمعنى إلا وما بعدها مشتثنى([111])

ومن ثم يجوز فيما بعد لاسيما الرفع على كون ما نكرة موصوفة بمعنى شيء وما بعدها خبر لمبتدأ محذوف وتكون الجملة الاسمية من الخبر

---

[106]) البقرة: ٢٦.

[107]) الكتاب: ٢: ٢٨٢.

[108]) شرح الأنموذج في النحو: ٨٤.

[109]) ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي، ت: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،١٩٩٧م، ٢٣١.

[110]) شرح ألفية ابن معطي: ١/ ٦٠٦.

[111]) شرح الأنموذج في النحو: ٨٤.

والمبتدأ المحذوف صفة لما، أو تكون ما موصولة وما بعدها خبر لمبتدأ محذوف والجملة الاسمية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ويجوز الجر على أن ما زائدة وما بعدها مضاف لسي مجرور، أو تكون ما بمعنى شيء أى نكرة وما بعدها بدل منها مجرور لأن ما تكون مضافة لسي، وأما النصب فعلى المفعول به لفعل محذوف تقديره أعني أو على الاستثناء على اعتبار لا سيما بمعنى إلا.

ما: في لغة بني تميم لا تعمل شيئا؛ فتقول: ما زيد قائم، فزيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره، ولا عمل لما في شيء منهما؛ وذلك لأن ما حرف لا يختص، وما لا يختص حقه ألا يعمل([112])

تشبه ما ليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر وما أوغل من لا في الشبه لاختصاصها بنفي الحال؛ ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة([113])؛ لذا فلغة أهل الحجاز إعمالها كعمل ليس، فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر نحو ما زيد قائما، وقال تعالى:﴿مَا هَذَا بَشَرًا ﴾([114])، وقال الشاعر:

أبنـاؤها متكنفون أباهمُ حنقو الصدورِ وما همُ أولادَها ([115])

ومن ثم ما تكون مهملة عند بني تميم فيكون ما بعدها مبتدأ وخبر، وتكون عاملة عند الحجازيين بشروط فتنصب الاسم وترفع الخبر وعليه قوله تعالى:

---

[112]) شرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٩.

[113]) المفصل: ٣٠.

[114]) يوسف: ٣١.

[115]) شرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٩. وفيه: ٢٨١- ٢٨٣ : تعمل ما عمل ليس بشروط منها ألا يزاد بعدها إن، وألا ينتقض النفي بإلا، وألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، وألا تتكرر ما، وألا يبدل من خبرها موجب نحو: ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به.

(ما هذا بشرا) على أن هذا اسم ما وبشرا خبرها منصوب، وكذلك و(ما هم أولادَها) .

لا: مذهب الحجازيين إعمالها عمل ليس ومذهب تميم إهمالها، وتعمل بالشروط المذكورة لما إلا شرط اقتران إن بالاسم فلا حاجة له، لأن إن لا تزاد بعد لا، ويضاف أن يكون اسمها وخبرها نكرتين"([116]) قال الشاعر:

نصرتُك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذل فبُوئت حصنا بالكماةِ حصينا([117])

ومن ثم تكون لا المشبهة بليس مهملة عند التميميين فلا تعمل شيئا ويكون ما بعدها مبتدأ وخبر، وتكون عاملة عند الحجازيين بشروط فترفع الاسم وتنصب الخبر وعليه قول الشاعر: لا صاحب غيرَ خاذل، فرفعت صاحب اسما لها ونصبت غير خبرا لها.

ضمير النصب الواقع بعد عسى: عسى فعل من أفعال المقاربة يعمل عمل كان فيرفع اسما ويكون الخبر جملة فعلية في محل نصب، فإذا كني عن اسم عسى فينبغي أن يكون – كالكناية عن اسم كان – ضميرا متصلا مرفوع الموضع، وعليه الاستعمال نحو: عسيت وعسيتما وعسينا وعسيتم، قال تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾([118])؛فاسم عسى ضمير رفع كما أن اسمها يكون مرفوعا.

وقد يدخل عليها ضمير نصب مثل كاف الخطاب أو ياء المتكلم فتقول:" عساك وعساني، وفيه ثلاثة أقوال: سيبويه عسى بمنزلة لعل ينتصب بعده الاسم والخبر محذوف مرفوع، والكاف اسمه وهي منصوبة، والثاني قول

---

[116]) شرح شذور الذهب: ٢٢٢.

[117]) شرح ابن عقيل: ١/ ٢٨٩. وفيه: ١/ ٢٨٩: "قيل تعمل في المعرفة قال الشاعر:

بدت فعلَ ذي ودٍّ فلما تبعتُها تولتْ وبقَّت حاجتي في فؤاديا

وحلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغيا سواها ولا عن حبِّها متراخيا".

فأعمل لا في المعرفة في قوله لا أنا باغيا.

[118]) محمد: ٢٢.

الأخفش: إنها في موضع رفع وأن لفظ النصب استعير للرفع، والثالث قول المبرد: إنها في موضع نصب بأنها خبر عسى وأن اسمها مضمر فيها مرفوع وجعله كقولهم :

عسى الغويرُ أبؤسا

إلا أنه قدم الخبر لأنها فعل ونوى الاسم للعلم به"([119]) والرابع مذهب السيرافي وهو أن عسى حرف عامل عمل لعل، وضعف لأن فيه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد، واختار ابن مالك مذهب الأخفش لسلامته من عدم النظير إذ ليس فيه إلا إنابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له وذلك موجود، وقال غيره: مذهب سيبويه الصحيح([120])، قال رؤبة :

تقولُ ابنتي قد أنى أناكا يـــا أبـــتا علّك أو عساكا

فوضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع، والمعنى أنه قد حان وقت رحيلك في طلب الرزق، وقوله: علك أي لعلك"([121]).

ومن ثم الإشكال في أن اسم عسى إذا كان ضميرا كان ضمير رفع لأن موضعه رفع، وقد يرد ضمير نصب مثل الياء أو الكاف، وهنا تتعدد الآراء

---

[119]) شرح المفصل: ٣/ ١١٩.

[120]) المرادي: بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي: الجنى الداني في حروف المعاني، ت/ د: فخر الدين قباوة، و أ: نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، ٤٦٦.

[121]) شرح المفصل: ٣/ ١٢٠. عسى ذهب بعض النحويين أنها حرف، وذهب الجمهور أنها فعل وهو الصحيح، والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزة به نحو : عسيت وعسيتم ولحاق تاء التأنيث له نحو: عست هند أن تقوم، وهو فعل لا يتصرف يرد للرجاء والإشفاق، وعملها في الأصل عمل كان إلا أن خبرها التزم كونه فعلا مضارعا وكثر اقترانه بأن، وقد تحذف قال الشاعر:

عسى الكربُ الذي أمسيت فيه يكونّ وراءَه فرجٌ قريبُ.

انظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٦١، ٤٦٢.

وهي: أن الضمير اسم عسى في محل نصب لأن عسى محمولة على لعل وهو رأي سيبويه، أو يتبادل المواقع الإعرابية حيث يجعل الضمير خبرا لعسى في موضع نصب والفعل في موضع رفع اسم عسى وقد ورد هذا التبادل فيما يسمى بقلب الإعراب، ولا نحبذ هذا لأن الفعل لا يكون مبتدأ وحسنه هنا دخول أن على خبر عسى، وهذا رأي أبي العباس المبرد، والرابع هو رأي الأخفش حيث بقاء الضمير اسما لعسى في موضع رفع، ولكن وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع، وقد يكون هذا من باب الحمل على المعنى حيث حمل معنى ضمير النصب على ضمير الرفع وهو جائز في اللغة، أما الرأي الأخير فهو رأي السيرافي حيث يجمع لعسى الحرفية بأنها تعمل عمل لعل والفعلية بأنها تعمل عمل كان، وهذا بعيد ينافي الأصول النحوية وما ورد من الكلام العربي الفصيح. ونميل لرأي الأخفش ببقاء الإعراب وحمل معنى النصب على الرفع.

الإلغاء: تدخل ظن وأخواتها على الجملة الاسمية فتنسخ حكمها وتجعل المبتدأ والخبر مفعولين ويسمى الإعمال، قال ابن هشام" لأفعال القلوب الإعمال والإلغاء، فأما الإعمال فهو نصبها المفعولين وهو واجب إذا تقدمت عليهما، ولم يأت بعدها معلق، نحو: ظننت زيدا عالما، وجائز إذا توسطت بينهما نحو: زيدا ظننت عالما، أو تأخرت عنهما نحو: زيدا عالما ظننت([١٢٢]).

والإلغاء " إبطال عملها إذا توسطت أو تأخرت، فتقول: زيد ظننت عالم، وزيد عالم ظننت، والإلغاء مع التأخير أحسن من الإعمال، والإعمال مع التوسط أحسن من الإلغاء، وقيل هما سيان([١٢٣])، وفي الإيضاح العضدي" إن وسطت أو

---

[122]) شرح شذور الذهب: ٣٧٥. وفي المطالع السعيدة: ٢٤٣، ٢٤٤. وفيه: يختص الإلغاء بالمتصرف من الأفعال القلبية ما عدا هب وتعلم.

[123]) شرح شذور الذهب: ٣٧٥. وفي المطالع السعيدة: ٢٤٣، ٢٤٤. قيل الإعمال أولى لأن الفعل أقوى من الابتداء وهو عامل لفظي، وقيل هما سواء لأنه عادل قوته تأخيره؛

أخرت كنت بالخيار في الإعمال والإلغاء([١٢٤])؛ فالإلغاء إبطال عمل الفعل فلا يصل إلى المفعول به ويكون وجوده من ناحية المعنى، وهنا يجوز إعرابان: الإعمال فيكون المبتدأ مفعولا أولا والخبر مفعولا ثانيا، والإبطال ويعاد إلى أصل التركيب المبتدأ والخبر. مما سبق نجد أن الجملة الاسمية تتعدد فيها الاحتمالات الإعرابية لضمير الفصل، وضمير الجر الواقع بعد لولا، ومذ ومنذ، والاسم الواقع بعد لاسيما، وماذا، وتتعدد الاحتمالات الناتجة عن جواز فتح همزة إن وكسرها، وكذلك تخفيفها، ودخول ما الكافة على ليت، ودخول ضمائر النصب على عسى، وأيضا تتعدد الاحتمالات الناتجة عن جواز إلغاء عمل أفعال القلوب.

.....

فضعف لذلك، أما إذا تصدر الفعل فلا يجوز فيه الإلغاء عند البصريين، وتأولوا ما ورد مما يوهم ذلك.

[124]) الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي: الإيضاح العضدي، ت/د: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٠٨هـ، : ١/ ١٦٧. في سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٢٥

" زيد ظننت قائم فيمن ألغى، لولا أن الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد لما جاز إلغاء الفاعل في ظننت".

الجملة الفعلية

تتكون من فعل وفاعل على أقل تقدير وقد يتعدى الفعل لمفعول أو أكثر، وقد تجيز القاعدة النحوية لبعض أركانها أكثر من إعراب، يكون ذلك تارة بالتقديم وشغل العامل كما في الاشتغال، وتارة أخري بحذف الجار المتعدي به الفعل، وتارة حسب ما يقتضيه المعنى من تقدير كما في إعراب الاسم المخصوص في أسلوبى المدح والذم:

الاشتغال: هو ما أضمر عامله على شريطة التفسير، وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه لو سلط عليه أو مناسبه لنصبه([١٢٥]) والنصب بعامل مضمر وجوبا، وإنما كان الحذف واجبا لأن العامل المؤخر مفسر له فلم يجمع بينهما ([١٢٦]) ويقع في مواضع هي الخبر والاستفهام والأمر والنهي والشرط والتحضيض والنفي والعطف([١٢٧]) ومن ثم إذا شغل الفعل أو الوصف بضمير المعمول المتقدم كان النصب بعامل محذوف وجوبا يفسره الموجود، ويجوز في بعض الرفع على الابتداء والجملة بعده الخبر، ويكون

---

[125]) شرح كافية ابن الحاجب: ١٣٩. ذهب الكوفيون أنه منصوب بالفعل الظاهر وإن كان قد اشتغل بضميره لأن ضميره ليس غيره، وإذا تعدى إلى ضميره كان متعديا إليه" شرح المفصل: ٣٠/٢ وفيه نظر لأنه يجعل المتعدي لمفعول متعديا لمفعولين والمتعدي لمفعولين متعديا لثلاثة، وفيه صدع للقواعد النحوية.

[126]) شرح شذور الذهب: ٢٤٠. وفيه: زعم الكسائي أن نصب المتقدم بالعامل المؤخر على إلغاء الضمير ، وقال الفراء الفعل عامل في الظاهر المتقدم وفي الضمير . وفيه نظر فالكسائي يلغي الضمير ولا يجعل له محلا من الإعراب، وفيه تشبيه للاسم بالحرف، والفراء يعدي الفعل لأكثر مما يتعدى دون وسائل تعدية.

[127]) العلوي: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة: أمالي ابن الشجري، ت/ د: محمد محمد الطناحي، الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، ٢/ ٧٨.

الاشتغال في الخبر وفى الطلب، وفيما يلي مواضع يجوز فيها النصب بالفعل المضمر أو الرفع على الابتداء:

إذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء، فهو في موضع الذي بني على الأول وارتفع به، فإنما قلت زيد ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء .... وإن شئت قلت: زيدا ضربته، وإنما نصبته على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت: ضربت زيدا ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، فالاسم ههنا على هذا المضمر([١٢٨]) هذا الضرب يتجاذبه الابتداء والخبر والفعل والفاعل، فيجوز في زيد وما كان مثله وجهان الرفع والنصب، فالرفع بالابتداء والجملة بعده الخبر، وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره، والنصب بإضمار فعل تفسيره الظاهر([١٢٩]) يترجح رفعه بالابتداء، وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوبا أو رجحانا، نحو زيد ضربته، وذلك لأن النصب محوج إلى التقدير ولا طالب له، والرفع غني عنه، فكان أولى، لأن التقدير خلاف الأصل، ومن ثم منعه بعض النحويين، ويرده أنه قرئ : ﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾([١٣٠]) و قوله تعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾([١٣١]) بنصب جنات وسورة"([١٣٢]) فيختار الرفع عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود أقوى منها كإما مع غير الطلب وإذا للمفاجأة([١٣٣]) ومن ثم إذا تقدم المفعول وشغل

---

[128]) الكتاب: ١/ ٨٠. وفيه: ٨. ١ وقد يشغل الفعل بالسببي مثل زيد لقيت أخاه كأنه قال: لابست زيدا لقيت أخاه، والرفع في هذا أحسن وأجود.

[129]) شرح المفصل: ٢/ ٣٠.

[130]) الرعد: ٢٣، النحل:٣١، فاطر:٣٣.

[131]) النور: ١.

[132]) شرح شذور الذهب: ٤٣١.

[133]) شرح كافية ابن الحاجب: ١٣٩.

العامل بضميره ولم يكن ما يرجح النصب جاز الرفع على الابتداء والنصب بعامل مضمر والرفع أقوى لأنه لا يحتاج إلى تقدير محذوف.

ومنه"حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي وهى حروف النفي(النصب جائز) والرفع أقوى قال هدبة بن الخشرم:

فلا ذا جلالٍ هبنه لجلالِه ولا ذا ضياعٍ هن يتركن للفقر([١٣٤])

نصب ذا جلال بفعل محذوف تقديره هبن، والرفع أقوى وأحسن .

" والدعاء بمنزلة الأمر والنهي وإنما قيل دعاء لأنه استعظم أن يقال أمر أو نهي...قال أبو الأسود:

أميرانِ كانا أخياني كلاهما فكلاً جزاه اللهُ عني بما فعل

ويجوز فيه الرفع "([١٣٥]) الأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل والنصب المختار والرفع جائز، ويختار النصب بعد الاستفهام وإذا الشرطية والأمر والنهي إذ هي مواقع للفعل([١٣٦]) التقدير جزى الله كلا جزاه الله، وهو المختار لأن الدعاء يكون بالفعل، والرفع جائز.

والوصف كالفعل في الاشتغال قال سيبويه:" ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل، وذلك قولك: أزيدا أنت ضاربه، وأزيدا أنت ضارب له" ([١٣٧]) فيجوز في المقدم على اسم الفاعل المشغول عنه بضميره النصب على إضمار فعل والرفع بالابتداء.

---

[134]) الكتاب: ١/ ١٤٥.

[135]) المرجع السابق: ١/ ١٤٢.

[136]) شرح كافية ابن الحاجب: ١٤٠.

[137]) الكتاب: ١/ ١٤٣.

ومثل ذلك في" النصب أزيدا أنت محبوس عليه...، وإن لم يرد الفعل وأراد وجه الاسم رفع، وكذلك جميع هذا مفعول مثل يفعل، وفاعل مثل يفعل"([١٣٨])؛ فيجوز النصب والرفع فيما شغل عنه اسم المفعول.

ومنه العطف على جملة ذات وجهين قال سيبويه:" باب يحمل فيه الاسم على اسم مبني عليه الفعل مرة، ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل أي ذلك فعلت جاز ....، وذلك عمرو لقيته وزيد كلمته، إن حملت الكلام على الأول، وإن حملت على الآخر قلت: عمرو لقيته

وزيدا كلمته"([١٣٩]) وقال ابن هشام:" يستوي الأمران إذا وقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتدأ"([١٤٠]) فإن كان العطف على جملة ذات وجهين وقدرت العطف على الجملة الفعلية كان النصب بإضمار فعل، وإن قدرت العطف على الجملة الاسمية فالاختيار في الاسم الرفع.

فإن كانت الجملة المبدوءة بها اسمية قوي الرفع، لمشاكلة الثانية للأولى، ومثله قوله:﴿ وأكثرُهُمْ كَاذِبُونَ وَالشُّعَرَاء يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾([١٤١]) ولو نصب الشعراء بتقدير ويتبع الغاوون الشعراء كان النصب ضعيفا لتخالف الكلامين([١٤٢]) رفع الشعراء لكون المعطوف عليه جملة اسمية مبتدأ وخبرا فقوى

---

[138]) المرجع السابق: ١/ ١٠٩.

[139]) الكتاب: ١/ ٩١.

[140]) شرح شذور الذهب: ٤٣١. وإن كانت الجملة الأولى فعلية جاز النصب والرفع في الجملة الثانية فتكون الجملة الثانية جملة مبتدأة وكأن ليس قبلها شيء، قال تعالى في سورة الإنسان الآية الحادية والثلاثين: ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَاء فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ انظر: شرح المفصل: ٢/ ٣٢.

[141]) الشعراء: ٢٢٣، ٢٢٤.

[142]) أمالي ابن الشجري: ٢/ ٨٥، ٨٦.

رفع الشعراء ليتحقق التشاكل والتماثل بين الجملتين فيكون عطف جملة اسمية على مثيلتها، ويجوز النصب على ضعف.

وكذلك صيغ المبالغة فقد" أجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل...وذلك فعول وفعال ومفعال وفعِل، قال الشاعر:

ضروبٌ بنصلِ السيفِ سوقَ سمانِها إذا عدموا زادا فإنك عاقرُ[١٤٣]

جميع صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل وحكمها كحكمه في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار[١٤٤]. فنصب سوق مفعولا به لصيغة المبالغة ضروب، وحكم صيغ المبالغة كاسم الفاعل لكونها مثله ولكن فيها مبالغة؛ فهي مثله في الرتبة والإظهار والإضمار؛ فإذا قدمت المعمول وشغلت الصيغة بضميره فقلت: العسل أنا شرابه جاز في العسل النصب مفعولا به لفعل محذوف يدل عليه صيغة المبالغة وجاز الرفع على الإبتداء، وأنا شرابه جملة اسمية في موضع خبره.

ومما سبق نجد أن الاسم المشغول عنه عامله يجوز فيه وجهان النصب بإضمار فعل والرفع على الابتداء والجملة بعده الخبر والرفع أقوى فيما لم يتقدمه ما يرجح النصب كالاستفهام والنهي والأمر والدعاء، يستوي في ذلك ما كان العامل فيه فعل أو وصف مثل اسمي الفاعل والمفعول أو صيغ المبالغة، ويستوي الأمران إذا كان العطف على جملة ذات وجهين صدرها مبتدأ وخبرها جملة فعلية، والرفع أقوى إن لم يوجد فعل.

<u>المخصوص بالمدح أو الذم</u>: للمدح والذم في اللغة أساليب وألفاظ منها نعم للمدح وبئس للذم ويكون المخصوص بالمدح أو الذم بهما أوجه إعرابية

---

143) الكتاب: ١/ ١١٠.

144) شرح المفصل: ٦/ ٧٠.

تقول:"نعم الرجل عبد الله بمنزلة ذهب أخوه عبد الله"([١٤٥])، عبد الله ارتفاعه على وجهين: أن يكون أراد به الابتداء فأخره، وكأنه قال قبل التأخير: عبد الله نعم الرجل، فأخر عبد الله والنية التقديم، والوجه الآخر أن يكون عبد الله خبر مبتدأ محذوف، كأنه لما قيل: نعم الرجل قيل: من هذا الذي أثني عليه؟ فقيل عبد الله أي هو عبد الله"([١٤٦]). ومن ثم يجوز أن تكون الجملة اسمية ويكون المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ مؤخرا والجملة قبله خبرا مقدما، أو تكون الجملة مكونة من جملتين جملة فعلية وهى جملة نعم الرجل ابتدائية لا محل لها من الإعراب والجملة الاسمية المكونة من المبتدأ المحذوف والخبر الذي هو المخصوص بالمدح أو الذم.

وكذلك حبذا تكون لمدح في الإثبات تقول: " حبذا ربًّا وحب دينا، والصحيح أن حب فعل ماض وذا فاعل، وقيل: الجملة مبتدأ خبره ما بعده، لأنه لما ركب مع ذا غلب جانب الاسمية فجعل الكل اسما، وقيل: المجموع فعل فاعله ما بعده تغليبا لجانب الفعل لما تقدم، وإن ترد ذما فقل لا حبذا كما قال الشاعر:

ألا حبذا أهلُ الملا غيرَ أنه إذا ذكرتْ ميٌّ فلا حبذا هيا"([١٤٧])

حبذا بمنزلة الاسم المبتدأ الذي يحتاج إلى خبر، ولا يجوز الفصل بين الفعل نحو حب في الدار ذا"([١٤٨])؛ومن ثم يجوز في حبذا ولا حبذا:

---

[145]) الكتاب: ٢/ ١٧٦.

[146]) الأصول في النحو: ١/ ١١٢.

[147]) السيوطي: جلال الدين السيوطي: شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية، ت: علي سعيد الشتيوي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، ليبيا، السلسلة التراثية ١٧، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٦.

١ – الجملة فعلية وحب فعل وذا فاعل وأهل بدل.

٢- يكون حبذا ولا حبذا فعل وما بعده فاعل وعلى هذا يكون أهل في البيت السابق فاعل.

٣- أن تكون الجملة اسمية ويكون حبذا ولا حبذا مبتدأ باعتباره اسم والخبر ما بعده ومن ثم حبذا مبتدأ وخبره أهل.

الفاعل والبدل: من العرب من يقول: ضربوني قومك وضربني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة أرادوا أن يجعلوا علامة كما جعلوا للمؤنث علامة وهي قليلة، قال الفرزدق:

ولكن ديافيٌّ أبوه وأمُّه بحورانَ يعصرنَ السليطَ أقاربُه(١٤٩)

يعصرن النون فيها علامة على أن الفاعل جمع مؤنث والفاعل الاسم الظاهر أقاربه.

الفعل لابد له من الفاعل يليه، إما ظاهرا وإما مضمرا، ولا يجوز أن يثنى أو يجمع، فإذا قلت: الزيدان يقومان فهذه الألف ضمير الفاعلين والنون علامة الرفع، وإذا قلت: الزيدون يقومون فالواو ضمير الفاعل والنون علامة الرفع، ويجوز قاموا الزيدون ويقومون الزيدون، على لغة من قال: أكلوني البراغيث، فالألف والنون، والواو والنون إشعار أن الفعل لاثنين أو لجمع فزادوا ليفرقوا بين فعل الواحد والاثنين والجمع(١٥٠)

فإذا كان الفاعل اسما ظاهرا مثنى أو جمعا مذكرا أو مؤنثا وكان في الفعل علامة تثنية أو جمع فإن هذه العلامات تكون إشعارا ودلالة على أن الفاعل مثنى

---

148) الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ت/ صلاح الدين عبد الله السنبكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م، ٢٠١.

149) الكتاب: ٢/ ٤٠.

150) الأصول في النحو: ١/٨٠.

أو جمعا مذكرا أو مؤنثا، فإذا قلت: يقومان الزيدان فالألف حرف يشعر بأن الفاعل مؤنث، وإذا قلت: يقومون الزيدون فالواو دليل على أن الفاعل جمع مذكر، ويجوز أيضا على لغة أكلوني البراغيث أن تكون هذه ضمائر فاعل والاسم الظاهر بدل، قال سيبويه:" وأما قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾([151]) فإنما يجيء على البدل"([152]) على أن الواو ضمير في موضع الفاعل والذين اسم موصول بدل من واو الجماعة.

نزع الخافض: مصطلح يقصد به حذف الجر يقول صاحب الكتاب:" وإنما فصل ذلك أنها أفعال توصل بحروف الإضافة فتقول: اخترت فلانا من الرجال، وسميته بفلان من الرجال، وكما تقول: عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها، وأستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا الجر عمل الفعل"([153]) فمن الأفعال ما يتعدى بحرف جر فيتسع ويحذف حرف الجر فيتعدى الفعل إلى المفعول بغير حرف جر، وذلك قولك: دخلت البيت، أي دخلت إلى البيت([154])؛.ومن ثم الفعل يتعدى بنفسه وبحرف الجر، فالذي يتعدى بحرف الجر إذا حذف منه حرف الجر تعدى بنفسه وجاز في الاسم المجرور إعرابان النصب على نزع الخافض أو النصب مفعولا به" النصب لفقدان الخافض نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ

---

[151]) الأنبياء: ٣.

[152]) الكتاب: ٢/ ٤٠، ٤١.

[153]) الكتاب: ١/ ٣٧. وفي الخصائص: ٢/ ٢٧٨. اختار تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر.

[154])أبو علي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي: الإيضاح، ت/د: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٦م، ١٥٣. وقد يحذف حرف الجر ويبقى المجرور على حاله شذوذا، قال الشاعر:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليبٍ بالأكف الأصابع بجر كليب. انظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٣٨.

أَوْلِيَاءهُ﴾ ([١٥٥]) نصب أولياءه على فقدان الخافض يعني بأوليائه فلما أسقط الباء نصب، ومنه قوله تعالى: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾([١٥٦]) نصب عبده على فقدان الخافض أي لعبده ، فلما أسقط اللام نصب([١٥٧])؛ ومن ثم إذا حذف الجار تعدى الفعل بنفسه واحتمل المجرور إعرابين.

مما سبق نجد الاحتمال الإعرابي في الاسم المشغول عنه، وفي جملتي المدح والذم، وفي ضمائر الرفع المتصلة بالفعل إن أريد بها غير الفاعل، وفي المنصوب عبى نزع الخاقض.

الطلب

يجزم الفعل الواقع في جواب الطلب لأنه على نية إن الشرطية، وقد يختلف إعرابه حسب المعنى المقصود، كذلك إذا وقع بعد الطلب فعل مقترن بحرف عطف مثل الواو والفاء وأو فإنه يحتمل أكثر من وجه:

الجزم والرفع بعد الطلب: يجوز في الفعل الواقع بعد الطلب الجزم على أنه الجواب وإن لم يكن على نية الجواب رفعت، يقول سيبويه:" تقول: ائتني آتك فتجزم ... وإن شئت رفعت على ألا تجعله معلقا بالأول، ولكنك تبتدئه وتجعل

---

[155]) آل عمران : ١٧٥.

[156]) مريم : ٢.

[157]) الفراهيدي: الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجمل في النحو، ت/ د: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ٥٣. وانظر: د/ إبراهيم بركات: نزع الخافض، مكتبة عامر، المنصورة، ١٩٩٣، ٣.

في الكتاب١/ ١٥٨" تقول: ضرب عبد الله الظهر والبطن، ومطرنا السهل والجبل، وإن شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيدا، وإن شئت نصبت تقول: ضرب زيد الظهر والبطنَ، ومطرنا السهل والجبلَ، وقلب زيد ظهره وبطنَه، فالمعنى أنهم مطروا في السهل والجبل، وقلب على الظهر والبطن، ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم: دخلت البيت، وإنما معناه دخلت إلى البيت، والعامل فيه الفعل" .

الأول مستغنيا كأن تقول: ائتني أنا آتيك " ([158]) فيجوز الجزم على تقدير إن تأتني آتك، والرفع على تقدير مبتدأ محذوف أي أنا آتك، وفي الإيضاح" إن لم تقصد الجزاء ورفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه إما صفة كقوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾([159]) أو حالا كقوله تعالى:﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾([160]) أو قطعا واستئنافا كقولك لا تذهب به تغلب عليه، ومنه بيت الكتاب قال رائدهم"([161]) وقال تعالى :﴿ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾([162]) فرفع يرثني صفة لكونه سبق بنكرة، ويعمهون حال من الضمير المفعول في نذرهم أو المجرور في طغيانهم .....، ومما ورد مرفوعا على القطع أو الحال" قول الأخطل:

كُرُّوا إلى حرتيكم تعمرونَها كما تكرُّ إلى أوطانِها البقرُ

رفع تعمرونها على القطع أي أنتم تعمرونها، أو على الحال والجزم جائز في غير الشعر"([163])

ومن ثم يجوز في الفعل الواقع جوابا للطلب إذا لم يرد به الجواب الرفع فتكون الجملة فعلية تعرب حسب موقعها من الكلام فتكون صفة أو حالا أو جملة مستأنفة أو تكون الجملة الفعلية خبرا لمبتدأ محذوف.

---

158) الكتاب: ٣/ ٩٥، ٩٦.

159) مريم: ٥.

160) الأنعام: ١١٠.

161) الإيضاح : ٢٥٣. بيت الكتاب هو قول الأخطل:

وقال رائدُهم أرسوا نزاولُها فكل حتفِ امرئ يمضي لمقدارِ

فرفع نزاولها على نحن نزاولها، ويجوز الجزم على أنه جواب الطلب. انظر الكتاب: ٣/ ٩٦.

162) الأنعام: ٩١.

163) شرح كتاب سيبويه : ١٨٢.

رفع ونصب الفعل الواقع بعد الفاء الواقعة بعد طلب: النصب على إضمار أن والرفع على العطف، قال سيبويه:" تقول: ما تأتيني فتحدثَني، ... (بالنصب) ...وإن شئت أشركت بين الأول والآخر، فيما دخل فيه الأول فتقول: ما تأتيني فتحدثُني(بالرفع) أنك قلت ما تأتيني وماحدثتني"([١٦٤]) فيجوز نصب ما بعد الفاء في الطلب على إضمار أن، قال تعالى: ﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾([١٦٥]) وقال الشاعر:

ألم تسألْ فتخبرك الرسومُ على فرتاجَ والطلل القديم([١٦٦])

الفاء عاطفة؛ لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر الأول مما قبلها وتقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه، فيجب النصب بأن مضمرة وجوبا ([١٦٧]) النصب مما بعد الفاء على أن مضمرة وجوبا ويقدر المصدر المؤول من أن والفعل معطوفا على المصدر المتوهم مما قبل الفاء، ومن ثم تخبر مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا والمصدر المؤول معطوف على المتوهم قبل الفاء أي ألم يكن سؤال فإخبار.

---

[164]) الكتاب: ٣٠/٣. "الكوفيون على أن ما بعد الفاء منصوب على الصرف، والبصريون على أنه منصوب بإضمار أن، والجرمي من البصريين على أن الواو هي الناصبة لأنها خرجت من باب العطف". وفيه نظر لأن الواو حرف غير عامل. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٧/٢.

[165]) فاطر: ٣٦.

[166]) الكتاب: ٣٤/٣. ينصب ما بعد الفاء إن كان مخالفا لما قبله وكان ما قبله أمرا أو نهيا أو تحضيضا أو عرضا أو دعاء أو نفيا، وإن كان خبرا لم يجز النصب إلا في ضرورة شعر، قال الشاعر:

سأتركُ منزلي لبني تميم وألحقُ بالحجازِ فأستريحا.

انظر : شرح جمل الزجاجي: ١٤٥/٢.

[167]) شرح شذور الذهب: ٣٢١.

ورفعه على العطف" فتقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على ما قبلها فيكون شريكه فى إعرابه فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذي قبلها مرفوع والمرفوع شريك المعطوف عليه([١٦٨]) قال تعالى: ﴿ {هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾([١٦٩]) كأنه قال لا يؤذن لهم فلا يعتذرون([١٧٠]) أي الفعل يعتذرون معطوف مرفوع على الفعل يؤذن.

ويجوز الرفع على إضمار مبتدأ " وإن شئت رفعت على وجه آخر كأنك قلت: فأنت تحدثنا، ومثل ذلك قول بعض الحارثين:

غيرَ أنَّا لم تأتِنا بيقين فنرجِّي ونكثرُ التأميلا

كأنه قال: فنحن نرجي، فهذا في موضع مبني على المبتدأ"([١٧١]) الفاء لمجرد السببية، ويقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا ومع استئنافه يقدر مبنيا على مبتدأ محذوف؛ فيجب الرفع لخلو الفعل عن الناصب والجازم([١٧٢]).

ومن ثم إذا قدرت الفاء عاطفة لمصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول قبلها نصبت بأن مقدرة حتى يتحقق التناسب والتماثل في عطف مصدر على مثله، ويجوز العطف فيما بعد الفاء على ما قبلها أو الاستئناف وتكون الجملة الفعلية خبرا لمبتدأ محذوف.

رفع ونصب وعطف ما بعد الواو الواقعة بعد طلب: النصب على إضمار أن والرفع على القطع والابتداء والجزم على العطف على ما قبلها إن كان مجزوما، قال سيبويه:" الواو ينصب ما بعدها في غير الواجب ...وقد تشرك بين الأول والآخر...، وأنها يستقبح أن تشرك بين الأول والآخر ويجئ ما بعدها مرتفعا

---

168) شرح شذور الذهب: ٣٢٠، ٣٢١.

169) المرسلات : ٣٥، ٣٦.

170) شرح شذور الذهب: ٣٢٢.

171) الكتاب: ٣/٣١.

172) شرح شذور الذهب: ٣٢٠.

منقطعا من الأول"([173]) " فالواو ينتصب المضارع بأن مضمرة بعدها بشرط لابد منه أن تكون للمعية"([174]) ومن النصب قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ لصَّابِرِينَ﴾([175]) وقد قرأ بعضهم ويعلمِ الصابرين،أي عطف الفعل وجزمه، قال الشاعر:

ألم أكُ جاركم ويكونَ بيني وبينكم المودةُ والإخاءُ ([176])

نصبت بإضمار أن وكانت أن وما بعدها بتأويل المصدر ويكون المصدر معطوفا على مصدر متوهم للفعل المتقدم"([177])، ومن ثم ينصب ما بعد الواو في الطلب بإضمار أن وجوبا ويكون المصدر المؤول من أن والفعل معطوفا على المصدر المتوهم مما قبل الفاء هذا مع جواز العطف فيكون الفعل بعد الواو مجزوما لكون ما قبله مجزوما ففعل الطلب لما يعلم في الآية الكريمة وألم أك في بيت الشعر.

ويجوز القطع والابتداء فيما بعد الواو فيرتفع، وتكون الجملة الفعلية خبرا لمبتدأ محذوف" ومما جاء منقطعا قول عبد الرحمن بن أم الحكم:

على الحكمِ المأتيِّ يوما إذا قضى قضيتَه أن لا يجورَ ويقصدُ

---

[173]) الكتاب:٣/٤١.

[174]) شرح شذور الذهب: ٣١٨.

[175]) آل عمران: ١٤٢.

[176]) الكتاب: ٣/٤٤.

[177]) شرح جمل الزجاجي: ٢/١٦٠. في الإنصاف : ٢/٥٥: الكوفيون على نصب المضارع على الصرف، والبصرة على إضمار أن، والجرمي على أن الواو الناصبة لأنها خرجت عن العطف.

كأنه قال: عليه غير الجور، ولكنه يقصد أو هو قاصد، فابتدأ ولم يحمل الكلام على أن"([178]) رفع يقصد على القطع والابتداء أي هو يقصد.

نصب ورفع تالي (أو) بعد الطلب: ويكون النصب على إضمار، أن ويكون معناها إلى أن، والرفع على العطف أو القطع والابتداء، قال سيبويه:" ما انتصب بعد أو إنما ينتصب على إضمار أن، ومعنى ما انتصب بعدها على إلا أن، قال امرؤ القيس:

فقلت له لا تبكِ عينُك إنما نحاولُ ملكا أو نموتَ فنعذرا

ولو رفعت لكان عربيا جائزاعلى وجهين أن تشرك بين الأول والآخر، وأن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول، يعني أو نحن ممن يموت"([179])

يريد إلى أن نموت فنعذرا، ولا تكون بمعنى كي هنا لأنه لا يطلب الملك كي يموت فيجوز النصب على إضمار أن ما دام بعدها فعل ومعناه كي أو إلى أن أو إلا، والرفع على تقدير مبتدأ محذوف.

ومن العطف قوله تعالى: ﴿ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ ([180]) إن شئت كان على الإشراك، وإن شئت كان على أو هم يسلمون([181]) يسلمون مرفوع إما عطفا على تقاتلونهم، وإما على تقدير مبتدأ محذوف أي هم يسلمون.

---

[178]) الكتاب: ٢/ ٥٤. وفيه ٢/ ٤٥" تقول: زرني وأزورُك...يعني لتجتمع منك الزيارة وزيارة مني، ولكنه أراد أن يقول: زيارتك واجبة على كل حال فلتكن منك زيارة". فالتقدير زرنى وأنا أزورك على تقدير حذف مبتدأ.

[179]) المرجع السابق: ٣: ٤٦.

[180]) الفتح: ١٦.

[181]) الكتاب: ٣/٤٧. الكوفيون أو الناصبة للمضارع، والكسائي أن الناصبة، والفراء من الكوفيين منصوب بالخلاف، والبصريون على أنها عاطفة والفعل منصوب بأن مضمرة وهو الصحيح. انظرالجنى الداني: ٢٣١.

أو إذا كان قبلها اسم ملفوظ، وبعدها فعل فلا يجوز عطف الفعل على الاسم، فتنصب الفعل بإضمار أن وتكون أن وما بعدها في تقدير اسم فتكون عاطفة على اسم ونظيره، قال:

ولولا رجالٌ من رزام أعزةٌ وآلُ سبيع أو أسوءَك علقما

فكأنه قال أو إساءتك ([١٨٢]) ومن ثم ينصب ما بعد أو إذا كان قبلها فعل وهي بمعنى كي أو إلى أن أو إلا ويكون النصب بأن مضمرة وجوبا والمصدر المؤول معطوف على المتوهم قبله، أو كان قبلها اسم كما في قول الشاعر وليس قبلها فعل فتقدر النصب ليكون مصدر مؤول فيصح عطف اسم على اسم، والرفع على التشريك أو القطع والابتداء. مما سبق نجد تعدد الأوجه للفعل الواقع بعد الطلب سواء اقترن بعاطف أم لا.

جملة الشرط

حكم فعلي الشرط والجواب معلوم قطع وحتم لا خلاف فيه، ولكن الفعل الذي يرد بينهما بعد حرف عطف أو بدونه وكذلك بعدهما يجوز فيه أكثر من وجه إعرابي، ومن ذلك:

النصب والجزم في الفعل الواقع بين الشرط والجواب بعد الواو أوالفاء: "إن تأتني فتحدثني أحدثك، وإن تأتني وتحدثني أحدثك، يجوز (النصب) والجزم، ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم، كأنه أراد أن يكون إتيان فحديث، فلما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى أن، لأن الفعل معها اسم، وإنما كان الجزم الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى، وكرهوا أن يتخطوا به

---

[182]) شرح جمل الزجاجي: ١٥٨/٢.

من باب إلى باب آخر إذا كان يريد شيئا واحدا"([183]) جاز العطف على فعل الشرط، ونصبه بإضمار أن والجزم الوجه"([184]) قال زهير:

ومن لا يُقدمْ رجلَه مطمئنةً فيثبتَها في مستوى الأرضِ يزلق

النصب في هذا جيد"([185])؛ ومن ثم يجوز في الفعل الواقع بين الشرط والجزاء بعد حرف العطف الجزم عطفا وهو الوجه، والنصب على إضمار أن ويكون المصدر المؤول من أن والفعل معطوفا على المصدر المتوهم مما قبل العاطف، ومنه البيت السابق فيثبتها أي أن يثبتها.

الجزم والرفع للفعل الواقع بين الشرط والجزاء من غير حرف عطف:" يقع بين الشرط والجواب مرفوعا كل فعل يصلح أن يكون حالا، وإن لم يصلح فيه الحال لم يقع فيه، ويجوز أن يكون بالواو مثل متى تأته وتمشي وتكون الواو للحال، ويقع الفعل مجزوما على أنه بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة"([186]) قال الحطيئة:

متى تأتِه تَعشو إلى ضوءِ نارِه تجدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ موقدِ

وقال عبيد الله بن الحر:

---

183) الكتاب: ٣/٨.

184) المطالع السعيدة: ٤٤٩. ولم يجز ابن عصفور النصب قال: " إذا عطفت على الفعل الأول لم يجز إلا الجزم " وهذا مخالف لما ورد عن سيبويه وما ورد عن العرب من شواهد كثيرة. انظر: شرح جمل الزجاجي: ٢: ٢٠٥. وضعفه صاحب شرح كتاب سيبويه: ١/ ٣٣ قال:" يقع بينهما الفعل بحرف العطف مجزوما على التشريك بينه وبين الأول، ومنصوبا وهو ضعيف" وكذلك ابن هشام قال" جزم ما بعد فاء أو واو من فعل تالٍ للشرط أو الجواب قوي، ونصبه ضعيف، ورفع تالي الجواب جائز". شرح شذور الذهب: ٣٦٣.

185) الكتاب: ٣/ ٩.

186) السيرافي: أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ت/ د: محمد هاشم عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٨م، ١٧٢، ١٧٣.

متى تأتِنا تـلممْ بنا في ديـارِنا تجدْ حَـطبا جَـزلا ونارا تأججا

فجزمه على البدل"([187]) فرفع الأول والجملة في موضع الحال أي تأتي عاشيا، وجزم تلمم بدلا من تأتنا وذلك"أنه في معنى الأول فيجوز الرفع علـى الحـال والجزم على البدل"([188]).

ومن ثم الفعل الواقع بين الشرط والجزاء غير المسبوق بحـرف عطـف يجوز فيه الرفع والجملة الفعلية حال، ويجوز فيه أيضا الجزم على البدل وعلي الأول قول الشاعر متى تأته تعشو حيث رفع تعشو والجملة الفعلية مـن الفعـل والفاعل الضمير المستتر وجوبا في موضع الحال من ضمير الفاعل في تأتـه، وعلى الجزم قول الآخر متى تأتنا تلمم حيث أبدل تلمم من تأتنا لأن الثاني فـي معنى الأول.

رفع ونصب وجزم الفعل الواقع بعد جواب الشرط: " تقول: إن تأتني آتـك فأحدثَك، هذا هو الوجه، وإن شئت ابتدأت، وكذلك الواو وثم، وإن شئت نصبت بالواو والفاء كما نصبت بين ما كان من المجزومين"([189])، قال ابن هشام" جزم ما بعد فاء أو واو من فعل تالٍ للجواب قوي ونصبه ضعيف، والرفـع جـائز كقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَـن يَشَاء ﴾([190]) قرئ فيغفرْ وفيغفرَ بالنصب بإضمار أن وهو ضعيف، وهي عـن ابن عباس رضي الله عنهما"([191]) ومن ثم يجوز في الفعل الواقع بعد الـواو أو

---

[187]) الإيضاح: ٢٥٤.

[188]) شرح كتاب سيبويه: ٢٠٦/٢. وفيه: إن لم يكن الفعل الثاني في معنى الفعل الأول لم يجز إلا الرفع على الحال.

[189]) الكتاب: ٨٩/٣.

[190]) البقرة: ٢٨٤.

[191]) شرح شذور الذهب: ٣٦٣. في الكتاب: ٣/ ٨٩،٩٠ . ثم لا ينصب مثل الواو والفاء، وإذا دخلت بين المجزومين لم يكن إلا جزما، وإذا كانت بعد الجواب جاز الرفع والجزم.

الفاء بعد جواب الشرط الرفع على الاستئناف أو الجزم بالعطف على فعل الجواب أو النصب على إضمار أن والمصدر المؤول معطوف على المصدر المتوهم قبله.

وروي بالأوجه الثلاثة قول الشاعر:

فإن يهلكْ أبو قابوس يهلكْ ربيعُ الناس والبلدُ الحرام

ونأخذْ بعدَه بذنابِ عيشٍ أجبّ الظهرِ ليس له سنامُ "[١٩٢]

يهلك الثانية جواب الشرط، ونأخذ يجوز فيه الجزم على العطف، والنصب على إضمار أن، والرفع على تقدير مبتدأ محذوف.

إعراب الاسمين الواقعين بعد حرف الشرط دون وجود المفسر وبعد فاء الجواب: إذا حذف فعل الشرط ووجد المفسر علم إعراب الاسم الواقع بعد حرف الشرط كقوله تعالى:﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[١٩٣] فالمعنى إن استجارك أحد من المشركين استجارك، أما إذا لم يوجد المفسر فقد يحتمل المعنى أكثر من تقدير، ومن ثم يختلف إعراب الاسم الواقع بعد حرف الشرط؛ فقد يرفع اسما لكان أو فاعلا، وقد ينصب خبرا لكان أو مفعولا، و كذلك الاسم الواقع بعد فاء الجواب يقول سيبويه:" هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، وذلك قولك: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر، والمرء مقتول بما قتل إن خنجرا فخنجر وإن سيفا فسيف، وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان خنجرا فخنجر، وإن كان شرا فشر، ومن العرب من يقول: إن خنجرا فخنجرا وإن شرا فشرا، والرفع أحسن في الآخر؛ لأنك إذا

---

[192]) المطالع السعيدة: ٤٤٨. وفي شرح كتاب سيبويه : ١٧٣ الجزم على العطف على الجواب، والرفع على القطع وعلى الحال فيما يصلح فيه الحال، والنصب على الحمل على الجواب وهو أضعف.

[193]) التوبة: ٦.

أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أن تقع بعدها الأسماء"([١٩٤]).

فالاسم الواقع بعد حرف الشرط يجوز فيه النصب والرفع، وفي هذه المسألة أربعة أوجه: أن تنصبهما جميعا، وأن ترفعهما جميعا، وأن تنصب الأول وترفع الثاني، وأن ترفع الأول وتنصب الثاني، فإذا نصبتهما قلت: إن خيرا فخيرا، وانتصابهما بفعلين مضمرين أحدهما شرط والآخر جزاء، حذف لدلالة إن عليهما والتقدير إن كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا أو فهو يجزى خيرا"([١٩٥]) وقيل الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف([١٩٦])

النصب على أنهما خبرين لكان المحذوفة، وإن قدرت فعلا تاما فهو مفعول به أي يجزى خيرا والثاني إن رفعتهما يكون التقدير في الرفع فجزاؤه خير أو تقدر كان التامة أو أنه اسم كان والخبر محذوف.

ومما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره" قولك: ألا طعام ولو تمرا، كأنك قلت: ولو كان تمرا، وأتني بدابة ولو حمارا، وإن شئت قلت: ألا طعام ولو تمر كأنك قلت: ولو يكون عندنا تمر، ولو سقط إلينا تمر"([١٩٧]) لو حرف شرط لا يقع بعده إلا الفعل وإذا جاء بعدها اسم كانت دلالة على فعل محذوف مثل قولهم ألا طعام ولو تمرا، تمرا خبر لكان المحذوفة والاسم محذوف دل عليه ما تقدم من قولهم ألا طعام، يجوز الرفع على تقدير كان

---

194) الكتاب: ١/ ٢٥٨.

195) شرح المفصل: ٢/ ٩٧.م

196) أمالي ابن الشجري: ٢/ ٩٥.

197) الكتاب: ١/ ٢٦٩. وفي شرح المفصل: ٢/ ٩٨: تمرا منصوب لأنه خبر كان واسمها مضمر، والتقدير ولو كان الطعام تمرا لكن حذفت الفعل للعلم به؛ إذ كانت لولا لا يقع بعدها الاسم لأنها شرط فيما مضى كما أن إن شرط فيما يستقبل، فلا يقع بعدها إلا فعل، ولو رفعت التمر لجاز على تقدير رافع.

وخبرها محذوفين أي ولو يكون عندنا ، أو تقدير فعل تام مثل سقط أو غيره ويكون تمر فاعل لفعل محذوف.

ويجوز النصب والجر إن كان المضمر فعلا يتعدى بحرف الجر قال سيبويه:" مررت على أيهم أفضلُ إن زيدٍ وإن عمرو ، يعني إن مررت بزيد أو مررت بعمرو، فجرى الكلام على فعل وانجر الاسم بالباء لأنه لا يصل إليه الفعل إلا بالباء، كما أنه حين نصبه كان محمولا على كان أخرى لا على الفعل الأول، ومن رأى الجر في هذا قال: مررت برجل إن زيدٍ وإن عمروٍ يريد إن كنت مررت بزيدٍ أو كنت مررت بعمروٍ"([198]) ولو خفضت على تقدير الباء لجاز وهو ضعيف؛ لأنك تضمر فعلا والباء، وكلما كثر الإضمار كان أضعف"([199]) فيجوز فيما بعد إن النصب خبرا لكان المحذوفة، والجر بالباء المحذوفة وهو ضعيف؛ لأنه لا يضمر الفعل المتعدي بالجار.

مما سبق نجد تعدد الأوجه الإعرابية للفعل الواقع بين الشرط والجزاء أو بعد الجزاء، وكذلك الاسم الواقع بعد حرف الشرط وفاء الجواب.

التوابع

من المحتوم أن التابع يتبع المتبوع في إعرابه، ولكن قد تتلاشى هذه الحتمية ويختلف إعراب التابع، فيكون تارة خبرا وتارة مفعولا، ويتضح ذلك في النعت سواء أفاد مدحا أم ذما أم ترحما وكذلك البدل أو ما احتملهما معا، وقد تحتمل الصفة الحال في تراكيب معينة:

القطع في الصفة: ما ينتصب على التعظيم والمدح إن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك: الحمد لله الحميد هو،

---

198) الكتاب: ١/ ٢٦٣، ٢٦٤.

199) شرح المفصل: ٢/ ٩٨.

والحمد لله أهلَ الحمد، والملك لله أهل الملك، ولو ابتدأته فرفعته كان حسنا([٢٠٠]) إن كان المنعوت معلوما عند المخاطب فلا تخلو الصفة من أن تكون صفة مدح أو ذم أو ترحم أو غير ذلك، فإن كانت غير ذلك فالإتباع ليس إلا نحو مررت بزيد الطويل، وإن كانت صفة مدح أو ترحم أو ذم وكان الموصوف معلوما عند المخاطب جاز الاتباع والقطع، فإن قطعت فإن الرفع على القطع على خبر ابتداء مضمر، والنصب بإضمار تقديره أمدح إن كانت الصفة مدحا، أو أذم إن كانت الصفة ذما، أو أرحم إن كانت الصفة ترحما([٢٠١]) ومن القطع قول الأخطل:

نفسي فداءُ أميرِ المؤمنينَ إذا أبدى النواجذَ يومٌ باسلٌ ذكرُ

الخائضُ الغمرُ الميمون طائرُه خليفة الله يستسقى به المطر([٢٠٢])

قطع الخائض على الابتداء أي هو الخائض، ولو نصب على إضمار فعل لجاز، وإن جر على الصفة لجاز، ومن القطع على النصب"قول الخرنق:

لا يبعدن قومي الذين هم سَم العداةِ وآفةُ الجزر

النازلينَ بكلِّ معترك والطيبونَ معاقد الأزر"([٢٠٣])

فنصب النازلين بإضمارفعل وإن رفع على إضمار مبتدأ لجاز.

وإن أفادت الصفة الذم جاز القطع قال سيبويه:" باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه تقول: أتاني زيد الفاسق الخبيث، لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئا تنكره، ولكنه شتمه بذلك"([٢٠٤]) قال ابن الشجري" من حذف الفعل فالنصب على إضمار أعني للذم، ومن ذلك قراءة عاصم ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ

---

200) الكتاب: ٢/ ٦٢، ٦٣.

201) شرح جمل الزجاجي: ١/ ٢٠٩.

202) الكتاب:٢ /٦٢.

203) الكتاب: ١/ ٦٤.

204) المرجع السابق: ٢/ ٧٠.

﴾([٢٠٥]) يريد أعني أو أذم حمالة الحطب، قال أبو على: فكأنها كانت اشتهرت بذلك، فجرت عليها الصفة للذم لا للتخصيص"([٢٠٦]).

ومما جاء مقطوعا على الرفع قول الشاعر:

" **متى ترَ عيني مالكٍ وجرانه وجبينه تعلمْ أنه غيرُ سائر**

حضجرُ كأمِّ التوأمينِ توكأتْ على مرفقيها مستهلةَ عاشر"([٢٠٧]).

ويجوز في المترحم به البدل أو النصب على الترحم بفعل محذوف أو الرفع خبرا لمبتدأ محذوف تقول:" مررت به المسكين تنصبه وإن شئت رفعته"([٢٠٨]) والنصب على إضمار فعل بمعنى ارحم([٢٠٩])، قال طرفة بن العبد:

قسمتَ الدهر في زمنٍ رخي كذاك الحكم يقصدُ أو يجور

لنا يومٌ وللكروان يومُ تطيرُ اليائساتِ ولا نطير

نصب اليائسات على الترحم([٢١٠])

والرفع خبرا لمبتدأ محذوف أو على أنه مبتدأ مؤخر، تريد المسكين مررت به([٢١١]) أخر المسكين والنية التقديم كما تقول: مررت به المسكين تريد المسكينُ

---

[205]) المسد: ٤.

[206] أمالى ابن الشجري: ٢/ ٢٩٥.

[207]) الكتاب: ٢/ ٧١. وفيه: " مما جاء مقطوعا على إضمار فعل قول رجل من أزد السراة:

قُبح من يزني بعو فٍ من ذواتِ الخمر

الأكلَ الأسلاءَ لا يحفلُ ضوء القمر

وإن شاء جعله صفة فجره على الاسم".

[208]) المرجع السابق: ٢/ ٢٦.

[209]) شرح جمل الزجاجي: ١/ ٢٠٩.

[210]) الجمل في النحو: ٦٥.

[211]) الإيضاح: ١١١.

مررت به([٢١٢]) فقوله: مررت به المسكين يجوز في المسكين الرفع على أنه مبتدأ مؤخر وجملة مررت به جملة فعلية فى موضع خبر مقدم، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو المسكين كأنه جواب من يسأل من مررت به فقال هو المسكين، ويجوز البدل من الضمير المجرور في (به) على الاتباع.

ومن ثم يجوز في الصفة إن أفادت مدحا أو ذما أو ترحما الاتباع والقطع خبرا لمبتدأ محذوف أو مفعولا لفعل محذوف يقدر حسب المعنى.

إن تكررت النعوت" وكان المنعوت مجهولا فالاتباع إلا في موضعين: فإنه يجوز الاتباع والقطع الأول: أن يقدره وإن كان مجهولا تقدير المعلوم تعظيما له وكأن المخاطب يبني على أن الصفة وإن لم تر تابعة يتبين بها الموصوف لأنها لا تتبين إلا به نحو: مررت برجل كبير الأقدام شريف الآباء، والثاني: أن تكون الصفة المقطوعة قد تقدمها صفة تقاربها في المعنى نحو: مررت برجل شجاعٍ فارسٌ؛ لأن الشجاعة تفهم منها الفروسية، قال الشاعر:

ويأوي إلى نسوةٍ عطل وشعثا مراضيعَ مثل السعالي

فنصب شعثا على القطع لأنه لما وصفهن بالعطل فهم من ذلك بأنهن شعثا([٢١٣])

إذا أتبعت بعضا وقطعت بعضا بدأت بالإتباع قبل القطع، ولا يجوز القطع ثم الإتباع حتى لا يفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية ([٢١٤])؛لأنك إن قطعت بالنصب كانت جملة فعلية، وإن قطعت بالرفع كانت جملة اسمية من مبتدأ محذوف وخبر.

---

212) الإيضاح العضدي: ١/ ١٢٦.

213) شرح جمل الزجاجي: ١/ ٢٠٩، ٢١٠،

214) المرجع السابق: ١/ ٢١٠. وفي الكتاب: ٢/ ٦٢ " هذا باب ما ينتصب على التعظيم أو المدح أو الشتم لأنه لا يكون وصفا للأول ولا عطفا عليه، وذلك قولك: يأيها الرجل وعبدَ الله المسلمين الصالحين " المسلمين مفعول به لفعل محذوف تقديره أمدح ولا يكون وصفا للأول لأن الأول رفع وعبد الله نصب فلم يجز حمله عليه لاختلاف الإعراب.

القطع فيما كونه صفة وبدل: قد يجوز في الكلمة الصفة والبدل فيكون فيها القطع أيضا ففي الكتاب:" هذا باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة وذلك قولك: إن زيدا منطلق العاقل اللبيب، فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين: على الاسم المضمر في منطلق على أنه بدل منه...، وإن شاء رفعه على مررت به زيد، إذا كان جواب من هو؟ فتقول زيد كأنه قيل له: من هو، فقال العاقل اللبيب، وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب"([٢١٥]) ومن ثم إذا أخبر عن اسم إن المنصوب بمشتق ثم جيء بوصف لهذا الاسم جاز ثلاثة أوجه من الإعراب، أولها الاتباع لاسم إن فيكون صفة، ويجوز البدل من ضمير الفاعل في الخبر، أو القطع فيكون خبرا لمبتدأ محذوف، وقد قرأ قوم هذه الآية: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾([٢١٦])وعلامَ بالنصب([٢١٧]) بالعطف على اسم إن (ربي) وبالرفع على البدل من ضمير الفاعل في يقذف، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو علام الغيوب.

الصفة والحال: الجملة إن وقعت بعد الأسماء المعارف المحضة التي لم تختلط بها شائبة نكارة فهي أحوال سواء كانت متنقلة أم غيرها، وإن وقعت بعد الأسماء غير المحضة أي التي يكون فيها شائبة تنكير من وجه آخر وتعريف من وجه آخر فلا يلزم الجمع بين المتنافيين لاختلاف الجهة كائنا منهما، أي من النكرة والمعرفة المطلقتين فإن ذكر القيد يلزم تحقق المطلق([٢١٨]). فالجمل التى تقع بعد المعارف المحضة أحوال والتي تقع بعد النكرات المحضة صفات.

---

[215]) الكتاب: ٢/ ١٤٧.

[216]) سبأ: ٤٨.

[217]) الكتاب: ٢/ ١٤٧.

[218]) محيي الدين قباوة: شرح قواعد الإعراب، ت/د: فخر الدين قباوة، دار طلاس للنشر، دمشق، ط٣، ١٩٩٦م، ٢٠٧، ٢٠٨.

أما الواقعة بعد نكرة غير محضة هي الجملة المحتملة للوجهين الحال والوصف، كجملة يصلي في قولك: مررت برجل صالح؛ فإن شئت توصيفا بعد توصيف فإن في (رجل) إبهام يقبل الشدة والضعف، وكذلك التخصيص فالرجل وإن خصص بالوصف الأول لكنه لم يبلغ حد التعيين المحض الذي ليس فيه شائبة شركة، فيجوز له التخصيص مرة أخرى، أي جعلت جملة يصلي صفة ثانية لرجل، فيكون المراد استمرار الصلاة له، كما هو المناسب لوصف الصلاح لأنه نكرة لخلوه من علاقات التعريف، فيكون الوصف الثاني مميزا له عن رجل آخر لم يتصف بالصلاة، كما أن الوصف الأول يميزه عن رجل غير صالح لكنه لا يميزه عن رجل آخر مثله في الصلاح والصلاة، فبقاء الشركة في وصفه كبقائها في ذاته، فظهر أن المضاف بالتخصيص ههنا هو التخصيص الإضافي([٢١٩]) .

ومن ثم إن وقعت الجملة بعد نكرة غير محضة جاز فيها الوصف وذلك أن تكون النكرة مضافة لنكرة أو موصوفة مثل قولهم: مررت برجل صالح يصلي فرجل موصوف وصالح صفة ومن ثم تخصص رجل بالوصف والتخصيص بين التعريف والتنكير؛ لذا يجوز في جملة يصلى الوصف فيكون المراد إثبات استمرار الصلاة للرجل الصالح.

"وإن شئت تقييد المرور كما أردت إطلاقه في التوصيف قدرته أي تجعل يصلي حالا منه؛ فيكون المراد تجدد الصلاة وحدوثه له كما هو اللائق بفعل المرور لأنه أي رجلا قد قرب من المعرفة وإن كان بعيدا منها بحسب ذاته لتحقق المنافاة بين المعرفة والنكرة بسبب اختصاصه بالصفة"([٢٢٠]) أي يجوز الحال كما جازت الصفة ويكون المعنى بما يتناسب والحال أي رجل يتجدد منه الصلاة أي كلما مر بهذا الرجل وجده في حال صلاة.

---

[219]) المرجع السابق: ٢١١، ٢١٢

[220]) شرح قواعد الإعراب : ٢١١، ٢١٢.

وكذلك" الواقعة بعد المعرفة غير المحضة محتملة للوجهين نحو يحمل أسفارا في قوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾[٢٢١] تحتمل الجملة وجهين أحدهما الحالية لأن الحمار قد جاء بلفظ المعرفة فجعل حالا نظرا إلى اللفظ، والثاني من الوجهين الصفة لأنه كالنكرة في المعنى فجعلت صفة نظرا إلى المعنى، ومنه قول الشاعر :

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبُّني فمضيتُ ثمت قلتُ لا يعنيني[٢٢٢]

اللئيم معرفة غير محضة لأن ال فيه للجنس فالمقصود أي لئيم وليس لئيما معينا؛ فاللفظ باعتبار ال معرفة وباعتبار المعنى نكرة لذلك يجوز فيه الوصف والحال أي في حال كونه سابًّا لي.

الجار والمجرور لهما شبهة بالجملة بخلاف سائر المفردات ولذا شبهت أحكامهما بأحكام الجملة؛ فيحتمل الوصف والحال إذا وقع بعد المعرفة غير المحضة أو النكرة غير المحضة، ومثال الأول في أكمامه في قولك: يعجبني الزهر في أكمامه؛ لأن الزهر معرف بأل الجنس؛ فهو قريب من النكرة في المعنى؛ فإذا نظر إلى المعنى يكون صفة كما إذا نظر إلى اللفظ يكون حالا[٢٢٣] فالجارو المجرور يجوز فيه الوصف باعتبار معنى الزهر فهو في حكم النكرة لكون ال للجنس، ويجوز فيه الحال لكونه دخلت عليه ال فشابه المعرف بال.

ومثال النكرة غير المحضة قولك: هذا ثمر يانع على أغصانه، وبيان احتماله الوصف والحال أن ثمرا موصوفا بيانع، بمعنى أن القول موصوف أو

---

221) الجمعة: ٥.

222) شرح قواعد الإعراب: ٢١٢. وفي الإيضاح في علوم البلاغة: ٢٣/١: المعرف بالألف واللام قد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته الحقيقة، ولذلك يقدر يسبني وصفا للئيم لا حالا. وفيه نظر إذ يجوز فيه الحال والوصف، حيث ال للجنس؛ فهو معرف لفظا فتكون الجملة يسبني حالا، وتصلح صفة حيث إنها نكرة معنى.

223) شرح قواعد الإعراب: ٢٤١، ٢٤٢.

بمعنى أن المقول موصوف، إذا كان بمعنى المفعول لا بمعنى المصدر، فهو أي ثمر قريب من المعرفة من حيث كونه موصوفا كما أنه نكرة في ذاته؛ فإذا نظرنا إلى كونه موصوفا جعلت على أغصانه حالا منه، كما إذا نظر إلى ذاته جعلته وصفا له([٢٢٤]) فقد تخصص الثمر بالصفة فقرب من المعرفة، ولم يكن معرفة محضة؛ لذا جاز فى الجار والمجرور الوصف والحال.

الظرف إذا وقع بعد نكرة غير محضة أو معرفة غير محضة يحتمل الوصف والحال نحو: يعجبني الثمر الكائن أو كائنا فوق الأغصان؛ فإن الثمر معرف بلام الجنس فهو قريب من النكرة، ونحو رأيت ثمرة يانعة كائنة فوق غصن، فإن ثمرة نكرة موصوفة قريبة من المعرفة([٢٢٥]) ومن ثم الظرف فوق يحتمل الوصف والحال بعد الثمر لأنه معرف لفظا منكر معنى فهو معرف بلام الجنس، ويحتمل الوصف والحال بعد ثمرة يانعة باعتبار ثمرة نكرة فهو صفة، وباعتبارها نكرة موصوفة اختصت فالظرف في موضع الحال.

ومما سبق يتبين أن الجمل وأشباهها إذا سبقت بنكرة غير محضة وهي المخصصة بإحدى وسائل التخصيص كالوصف أو الإضافة جاز فيها الوصف والحال، وكذلك إذا سبقت بمعرفة غير محضة أي تكون ال ليست عهدية بل جنسية فيكون اللفظ نكرة معنى فيجوز الوصف ومعرفة لفظا فيجوز الحال.

الصفة والصلة: يتحدد إعراب ما بعد (من) بحسب نوعها إن كانت معرفة موصولة أو نكرة يقول صاحب الكتاب:" هذا باب يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة إذا بني على ما قبله وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو، ويكون نكرة بمنزلة رجل وذلك قولك: هذا من أعرف منطلقا، وهذا من لا أعرف منطلقا، أي هذا الذي...، وإن شئت جعلت من بمنزلة إنسان ويصير منطلق صفة

---

224) المرجع السابق: نفس الموضع.

225) شرح قواعد الإعراب : ٢٥٦.

لمن"([٢٢٦]) إذا جعلت من اسما موصولا جعلت ما بعده صلة الموصول، وإذا جعلته نكرة جعلت ما بعده صفة وهي موصوف، ومما جاءت فيه موصوفة نكرة وما بعدها صفة قول الشاعر:

فكفى بنا فضلا على من غيرِنا حبُّ النبي محمدٍ إيانا"([٢٢٧])

جر غيرنا على الوصف، وجاز ذلك مع أنها مضافة أنها شديدة الإبهام ويجوز رفع غير على أنها خبر لمبتدأ إذا كانت من اسما موصولا.

ومن ذلك (ما) الاسمية تكون تامة وهي الموصولة، وغير تامة وتكون نكرة موصوفة ونكرة غير موصوفة، فالنكرة الموصوفة مررت بما معجب لك، قال تعالى:﴿ فَمَا فَوْقَهَا ﴾([٢٢٨]) يجوز أن تكون نكرة ويكون فوقها صفة، والتقدير أن الله لا يستحي أن يضرب مثلا شيئا بعوضة فشيئا فوقها([٢٢٩])، وجاءت ما نكرة في قوله تعالى: ﴿ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً ﴾([٢٣٠]) أجاز بعضهم أن تكون ما نكرة وبعوضة وصف، على أن تكون ما في موضع البدل من مثلا([٢٣١])؛ فما تكون نكرة بمعنى شيء وهي موصوفة وما بعدها صفة لها كما في الآيتين السابقتين.

والصفة قولهم: لأمر ما جدع قصيرا أنفه([٢٣٢]) فما نكرة في موضع جر صفة لأمر.

---

226) الكتاب: ٢/ ١٠٥.

227) المرجع السابق: نفس الموضع. زعم أهل الكوفة أن من تكون زائدة. انظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٤٧/٤.

228) البقرة: ٢٦.

229) شرح المفصل: ٤/ ٣.

230) البقرة: ٢٦.

231) شرح المفصل: ٣/٤

232) شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٤٧٠. وفيه: النكرة غير الموصوفة تكون شرطا وتعجبية.

ومن ثم تكون ما موصولة معرفة والجملة بعدها صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وتكون نكرة موصوفة بمعنى شيء، وتكون أيضا نكرة صفة كما في قولهم لأمر ما.

القطع في البدل: تبدل المعرفة من النكرة، والمعرفة من المعرفة، وتقطع المعرفة من النكرة مبتدأة، أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررت برجل عبدالله، وإن شئت قلت: مررت برجل عبدُالله كأنه قيل: من هو؟ أو ظنت ذلك، قال الشاعر على القطع:

ورثتُ أبي أخلاقَه عاجلَ القرى وعبطَ المهاري كومُها وشبوبُها

كأنه قيل: أي المهاري؟ فقال: كومها وشبوبها"([٢٣٣]) قطع كومها وشبوبها ورفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، ولو نصب على البدل من (عبط) لجاز.

ويجوز النصب على إضمار فعل" قال الخليل: مررت بزيد الرجل الصالح إن شئت جعلت الرجل بدلا أو نصبت على القطع" ([٢٣٤]) الرجل يجوز فيه النصب مفعولا به لفعل محذوف تقديره أعني.

ومن ثم يجوز في البدل القطع ويكون خبرا لمبتدأ محذوف كما في كومها والنصب مفعولا به كما في الرجل.

العطف: يتبع المعطوف المعطوف عليه في إعرابه إتباعا لظاهر اللفظ، وقد يحتمل وجوها إعرابية أخرى تناسب المعنى:

أولا: العطف على موضع اسم إن: إن عطفت على اسم إن ولكن جاز وجهان النصب عطفا على اللفظ والرفع عطفا على الموضع فتقول: إن زيدا قائم وعمرا على لفظ زيد وعمرو على موضع زيد لأن إن زيدا قائم في معنى زيد قائم"([٢٣٥])

---

[233]) الكتاب: ١/ ١٤، ١٦.

[234]) الجمل في النحو: ٦١.

[235]) شرح جمل الزجاجي: ٤٦٣/١.

مذهب الفراء أنه لا يجوز العطف على اسم إن ولكن إلا إذا لم يظهر الإعراب في الاسم " أما إن كان العطف على سائر أخوات إن ولكن فإنه لا يجوز إلا النصب على اللفظ، ولا يجوز الرفع على الموضع ولا على الابتداء والخبر محذوف باتفاق أهل البصرة والكوفة"([٢٣٦]).

ومن ثم أن واسمها في موضع رفع؛ فيجوز النصب عطفا على لفظ الاسم والرفع عطفا على موضعه الذي هو في الأصل الابتداء، ولا يكون ذلك في غير إن ولكن.

ثانيا: العطف على معمول اسم الفاعل: إذا أضيف اسم الفاعل إلى معموله وعطف عليه جاز في المعطوف وجهان العطف على اللفظ جرا والنصب بإضمار فعل" تقول في هذا الباب: هذا ضارب زيدٍ وعمروٍ إذا أشركت بين الأول في الجار؛ لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله، وإن شئت نصبت على المعنى وتضمر له ناصبا فتقول: هذا ضارب زيدٍ وعمرا، قال رجل من قيس عيلان:

بينا نحن نطلبُه أتانا معلق وفضةٍ وزناد راعٍ([٢٣٧])

فالجر بالاتباع على اللفظ، والنصب على معنى فعل يناسب المعنى أي ويعلق زناد ويرسل عبد.

إذا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالجار والمجرور كان النصب أقوى " النصب في الفصل أقوى إذا قلت :هذا ضارب زيدٍ فيهما وعمرا، كلما طال الكلام كان أقوى، وكذلك إذا جئت باسم الفاعل الذي تعدى فعله إلى فعلين وذلك قولك: هذا معطى زيدٍ درهما وعمرا...النصب إذا ذكرت الدرهم

---

[236]) المرجع السابق: ٤٦٥.

[237]) الكتاب: ١/ ١٦٩، ١٧١.

أقوى لأنك فصلت بينهما([٢٣٨])أي إذا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بفاصل كالجار والمجرور أو المفعول الثاني كان النصب حملا على المعنى أقوى كراهة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه إذا حملت على اللفظ.

ثالثا: العطف على معمول المصدر: تقول: عجبت من ضرب زيدٍ وعمروٍ إذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك في اسم الفاعل، ومن قال: ضارب زيد وعمرا قال: عجبت من ضرب زيد وعمرا كأنه قال: ويضرب عمرا أو وضرب عمرا([٢٣٩])؛ فإذا عطفت على المخفوض بالمصدر جاز في المعطوف وجهان:"أحدهما أن تحمله على اللفظ فتخفضه وهو الوجه، والآخر أن تحمله على المعنى فإن كان المخفوض مفعولا نصبت المعطوف وإن كان فاعلا رفعته، وإنما كان الوجه الجر لتشاكل اللفظين واتفاق المعنيين، وإذا حملته على المعنى كان مردودا على الأول في معناه وليس مشاكلا له في لفظه، وإذا حصل اللفظ والمعنى كان أجود من حصول المعنى، وإذا حملت على المعنى فبالفعل، كأنك قلت: عجبت من أن تضرب زيدا أو من أن أضرب "([٢٤٠]). ومن ثم يجوز في المعطوف على معمول المصدر المجرور العطف جرا وهو الأولى لتشاكل اللفظين، والنصب بإضمار فعل حملا على معنى المصدر إن كان المضاف إليه المفعول" قال رؤبة :

قد كنت داينت بها حسّانا مخافةَ الإفلاسِ والليّانا ([٢٤١])

نصب على الحمل على المعنى أي ويخاف الليانا هذا مع جواز الحمل على اللفظ فيعطف بالجر.

رابعا: العطف على المفعول غير المباشر: ونقصد بالمفعول غير المباشر ما لا يباشره عامله إلا بواسطة حرف الجر، يقول ابن جني:" باب في التقديرين

---

238) المرجع السابق: ١/ ١٧٥.

239) الكتاب: ١/ ١٩١.

240) شرح المفصل: ٦/ ٦٥.

241) الكتاب:١: ١٩١، ١٩٢.

المختلفين لمعنيين مختلفين، وهذا في كلام العرب كثير فاشٍ، والقياس لـه قابـل مسوغ فمن ذلك قولهم: مررت بزيد وما كان نحوه مما يلحق من حروف الجـر معونة لتعدي الفعل، فمن وجه يعتقد أن الباء بعض الفعل من حيث كانت معديـة وموصلة له، ومن وجه تعتد كجزء من الاسم من حيث كان مع مـا جـره فـي موضع نصب، وهذا يقضي له بكونه جزءا مما بعده أو كالجزء منـه، ألا تـراك تعطف على مجموعهما بالنصب كما تعطف على الواحد في نحو: ضربت زيـدا، وذلك قولك: مررت بزيد وعمرا، ورغبت فيك وجعفرا، ونظرت إليك وعليا، ألا ترى حرف الجر الموصـل للفعـل كيـف قـدر تقـديرين مختلفـين لمعنيـين مختلفين"([٢٤٢]).

أي أن حرف الجر جزء من الفعل باعتباره موصلا له وجزء مـن الاسـم باعتباره موصلا إليه، لذا جاز العطف على اللفظ جرا والعطف على المحل نصبا باعتباره وما جره في موضع المفعول به" قال كعب بن جعيل:

أعنِّي بـخوارِ الـعنانِ تـخاله إذا راح يـردي بالمدجِ أحـردا

وأبيضَ مصقولَ السطامِ مهندا وذا حلقٍ من نسجِ داودَ مسردا([٢٤٣])

حمل على المعنى فنصب بإضمار فعل فقال: وأبيض أي أعطني أبيض، والجـر أجود لأن فيه تشاكل لفظ ومعنى.

مما سبق نجد جواز قطع النعت فيكون خبرا لمحـذوف أو مفعـولا سـواء تعددت النعوت أم لم تتعدد، وكذلك إن تحتم إعرابه نعتا أم جاز معه إعراب آخر كالبدل، ويجوز إعراب ما بعد من وما نعتا باعتبارهما نكرتين، أو خبرا لمحذوف إن قدرتا معرفتين موصولتين، أما البدل فيجوز فيه ما جاز في النعت من القطع،

---

[242]) الخصائص:١/ ٣٤١، ٣٤٢.

[243]) الكتاب: ١/ ١٦٩، ١٧٠.

وأما المعطوف على معمول اسم الفاعل والمصدر المجرور والاسم المتعدي إليه الفعل بالجار فيجوز فيه النصب مفعولا به بفعل يناسب المعنى.

. . . . . .

المكملات

ندرس في هذا الجزء بعض الوجوه النحوية باعتبار أنها في الأصل تنتمي إلى مكملات الجملة وإن انتمت بعض الأوجه المحتملة إلى العمد وذلك لأن الأصل فيها أنها مكملة ومنها:

المصدر: هو ما أفاد حدثا مجردا من الزمن، ونقصد به هنا المفعول المطلق وما يترتب على حذف عامله من وجوه إعرابية:

المصدر والمبتدأ: أجازت العرب في المصدر المنصوب بفعل محذوف الرفع يقول سيبويه:" هذا باب ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره، وذلك قولك: سقيا ورعيا، وقدرفعت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنيا عليه، و(ومن)النصب قول ابن ميادة:

تفاقدَ قومي إذ يبيعونَ مهجتي بجاريةٍ بهرا لهم بهرا

أي تبا،أما قول أبي زبيد :

أقام وأقوى ذاتَ يومٍ وخيبةً لأول من يلقى وشر ميسرُ (٢٤٤)

ففي الدعاء يجوز في المصدر النصب بفعل محذوف على المفعول المطلق أو الرفع خبرا لمبتدأ محذوف، والنصب أفضل لأن الدعاء يكون بالفعل، ومن النصب قول الأول بهرا لهم بهرا، ومن الرفع قول أبي زبيد خيبة.

" ومن هذا ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء من ذلك حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا، وأفعل ذلك وكرامة ومسرة، وقد جاء بعض هذا رفعا يبتدأ ثم يبنى عليه، قال الشاعر:

---

244) الكتاب: ١/ ٣١١.

عـجـبٌ لـتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضيةِ أعجبُ

أي أمري عجب فحذف المبتدأ ويجوز النصب على المصدرية،قال الشاعر:

يشكو إلي جملي طولَ السرى صـبرٌ جـميلٌ فـكلانا مُبتلى([٢٤٥])

أي أمري وشأني صبر جميل، والنصب أجود لأنه يريد الأمر أي اصبر صـبرا جميلا.

ومن هذا المصدر المشبه به تقول: مررت به فإذا له صوتُ صوتَ حمـار وصراخ صراخ الثكلى، وإن شئت قلت له صوتٌ صوتُ حمار ([٢٤٦]) ومـن ثـم المصدر المشبه يكون منصوبا على المصدرية إن كان معرفـة ويكـون مبتـدأ، ومصدرا أيضا وحالا إن كان نكرة([٢٤٧])، قال النابغة الذبياني:

مقذوفة بدخيسِ النحضِ بازلُها له صريفٌ صريفَ القعوِ بالمسدِ([٢٤٨])

صريف الثانية مصدر منصوب وتعينت المصدرية لأنه مضاف إلى معرفة.

ومن ثم يجوز في المصدر المنصوب بفعل محذوف الرفع على الابتداء بأن يكون خبرا لمبتدأ محذوف.

ومنه الابتداء والمفعول به والمصدر تقول: مرحبا وأهلا وسـهلا وفـي نصبها وجهان أحدهما هي مفاعيل لفعل محذوف تقديره لقيت مرحبا وأهلا وسهلا فاستأنس، والثاني أن يكون مرحبا مصدرا أي رحبت بـلادك مرحبـا، وسـهلت سهلا، وتأهلت أهلا أي تأهلا، فإن دخلت لا على هذه الكلمات بقي النصب علـى الوجهين، ومن العرب من يرفعهما على أنهما مبتدأ لخبر محذوف، أي لك عندي

---

245) الكتاب: ١/ ٣٢١.

246) المرجع السابق: ١/ ٣٥٦.

247) المطالع السعيدة: ٣٣٦.

248) الكتاب: ١/٣٥٥.

مرحب([٢٤٩]). ومن ثم يجوز في هذه الكلمات النصب مفعولا به لعامل محذوف تقديره لقيت أو نزلت، أو على المفعول المطلق لفعل محذوف، كما يجوز الرفع خبرا لمبتدأ محذوف.

كذلك المصدر والحال: يجوز في بعض المصادر التى لا يظهر عاملها النصب على المصدرية لفعل محذوف أو النصب على الحال، ومن ذلك المصدر النكرة قال سيبويه:"هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر، فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبرا، ولقيته فجاءة ومفاجأة ، وكفاحا ومكافحة، ولقيته عيانا وكلمته مشافهة، قال الراجز:

ومنهلٍ وردته التقاطا ([٢٥٠])

التقاطا يجوز فيها النصب على أنها مصدر لفعل محذوف من لفظه تقديره التقطه التقاطا، ويجوز فيه أن يكون حالا بتأويل مشتق أى ملتقطا.

ومن ذلك " المصدر المعرف بال، قال لبيد:

فأرسلها العراكَ ولم يذدْها ولم يشفقْ على نغصِ الدِّخالِ ([٢٥١])

هذا النوع ونحوه متأول أي معتركة(٢٥٢) أو أنها مصدر لفعل محذوف(٢٥٣) أي تعترك اعتراكا.

ومنه ما جاء "مضافا معرفة، وذلك قولك: طلبته جهدك، كأنه قال: اجتهادك، وكذلك طلبته طاقتك، وليس كل مصدر يضاف"(٢٥٤)، مذهب

---

[249]) العكبري: أبو البقاء عبد الله الحسين العكبري: اللباب في علل الإعراب والبناء، ت/ د:عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط١، د ت، ١/ ٤٦٤.

[250]) الكتاب:١/ ٣٧٠.

[251]) المرجع السابق: ١/ ٣٧٢.

[252]) شرح كافية ابن الحاجب: ١٤٩.

[253]) الأصول في النحو: ١/ ١٦٤.

[254]) الكتاب: ١/ ٣٧٣.

سيبويه أنها حال بتأويل مشتق، ومذهب المبرد أنها مصدر لفعل محذوف(٢٥٥) أي تجتهد جهدك، وتطيق طاقتك.

وكذلك ما يجيء" توكيدا قوله: سير عليه سيرا، وضرب به ضربا فينصب على وجهين: أحدهما على أنه حال على حد قولك: ذهب به مشيا وقتل به بالفعل، ويكون بدلا من اللفظ كأنك قلت بعد ما قلت: سير عليه وضرب ضرب يسيرون سيرا ويضربون ضربا" (٢٥٦) فهذا النوع من المصادر يعرب على أنه مصدر والعامل محذوف يقدر حسب المعنى، مثل ذهب يمشي مشيا، أو حالا بتأويل مشتق أي ماشيا" وسيبويه على أن كل مصدر ليس يوضع هذا الموضع والمبرد على أنه لا يمتنع منه شيء"(٢٥٧) فالمصدر المؤكد في مثل سير عليه سيرا يجوز فيه مع المصدرية للفعل المذكور كونه حالا بتأويل مشتق أو أنه مصدر لفعل محذوف كأنه قال: سير عليه يسير سيرا، والجملة حال من الضمير في (عليه)؛ ومن ثم يجوز إعراب المصدر حالا سواء أكان نكرة أو معرفة أو مضافا.

نائب المصدر والمبتدأ: ويجوز في ما ينوب عن المصدر ما يجوز في المصدر من جواز الرفع ففي الكتاب:" ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره أن ترى الرجل قدم من سفر فتقول: خيرَ مقدم، أو يقول الرجل: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا فتقول: خيرا وما سَرَّ، وخيرا لنا وشرا لعدونا، وإن شئت قلت: خيرٌمقدم، وخيرٌ لنا وشرٌ لعدونا، أما النصب فكأنه قال: قدمت خير مقدم وإن لم يسمع منه هذا اللفظ؛ فإن قدومه ورؤيته بمنزلة قوله قدمت"(٢٥٨) فالنصب على إضمار الفعل جوازا والرفع على إضمار مبتدأ.

---

255) الأصول: ١/١٦٤.

256) الكتاب: ١/ ٢٣١.

257) الأصول: ١/ ١٦٣.

258) المرجع السابق: ١: ٢٨٥.

مما سبق نجد أن المصدر إذا حذف عامله أدى ذلك إلى وجوه إعرابية أخرى مثل النصب على الحال أو المفعول به أو الرفع على الابتداء أو الخبر، وكذلك نائب المصدر يجوز أن يكون مبتدأ أو خبرا.

المفعول معه: اسم فضلة بعد واو المصاحبة مسبوقة بفعل أو شبهه مثل سرت والنيل، وأنا سائر والنيل، والاسم الواقع بعد الواو إما أن يمكن عطفه على ما قبله أو لا، فإن أمكن عطفه بلا ضعف فهو أحق من النصب نحو كنت أنا وزيد كالأخوين وسار زيد وعمرو (٢٥٩) فالعطف أولى في الأول للفصل بضمير الرفع، وفي الثاني لإمكان تسليط العامل على ما بعد الواو.

وإن أمكن العطف بضعف فالنصب على المعية أولى من التشريك نحو سرت وزيدا(٢٦٠) وذلك لعدم الفصل بين الضمير المتصل وما بعد الواو بفاصل، وإن لم يمكن عطفه تعين النصب على المعية أو على إضمار فعل يليق به كقوله:

علفتُها تبنا وماءً باردا

فماء منصوب على المعية أو على إضمار فعل يليق به والتقدير وسقيتها ماء باردا(٢٦١)، ومنه قوله تعالى:﴿ فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ ﴾(٢٦٢) حمله قوم على المفعول معه، حيث لم يجز أن يعطف على ما قبله لأنه يقال جمعت شركائي وأجمعت أمري وقد يكون على إضمار فعل يناسب المعنى(٢٦٣) ومن ثم شركاءكم مفعول معه أو مفعول به لفعل محذوف تقديره جمعت.

---

259) شرح ابن عقيل: ١/ ٥٤٠.

260) المرجع السابق: نفس الموضع.

261) شرح ابن عقيل: ١: ٥٤٠، ٥٤١.

يريد متقلدا سيفا ومعتقلا رمحا لتعذر حمله على ما قبله لأنه لا يقال : تقلدت الرمح.

262) يونس: ٧١.

الحال: تجيز العرب في الحال المحذوف عاملها الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف ومن ذلك" قولهم: راشدا مهديا، فإنهم يضمرون اذهب راشدا مهديا، وإن شئت رفعت"(٢٦٤)؛ فقد يحذف عامل الحال إذا كان فعلا وفي الكلام دلالة عليه إما قرينة حال أو مقال، فمنه أن ترى الرجل قد أزمع السفر أو أراد حجا فتقول هذا، ولو رفعت كان عربيا جيدا على معنى أنت مهدي فالرفع على إضمار مبتدأ هو الظاهر في المعنى(٢٦٥) ومن ثم يجوز في الحال التى حذف عاملها جوازا لقرينة حالية أو مقالية النصبُ، والرفع خبرا لمبتدأ محذوف فالحال على اذهب راشدا، والرفع على أنت راشد.

التمييز والإضافة والجر بمن: التمييز يكون لرفع الإبهام أو الغموض في" جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته، ومثاله في المفرد عندي راقود خلا، ورطل زيتا ومنوان عسلا وقفيزان برا"(٢٦٦) فتمييز المكاييل والأوزان والمساحات إن نون الممَّيز أو وجدت نون التثنية نصب التمييز، وإن لم ينون الممَّيز أو حذفت منه نون التثنية جر على الإضافة يقول الزمخشري" فالزائل التمام بالتنوين ونون التثنية؛ لأنك تقول عندي رطلُ زيتٍ ومنوا سمنٍ، واللازم التمام بنون الجمع والإضافة لأنك لا تقول ملأ عسل ولا مثل زُبد ولا عشرو

---

263) الإيضاح: ١٦٨. روى الأصمعي عن نافع فاجمعوا أمركم وشركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم، فعلى هذه القراءة يجوز أن يكون الشركاء معطوفا على ما قبله ومفعولا معه. انظر: شرح المفصل: ٢/ ٥٠.

264) الكتاب: ١/ ٢٧١.

265) شرح المفصل: ٢/ ٦٨.

266) المفصل: ٦٥. مثال ما يرفع الإبهام في الجملة التمييز المحول عن المفعول أو عن الفاعل قال تعالى: ﴿ واشتعل الرأس شيبا﴾ مريم ٣.

درهم"(٢٦٧) ويجوز أيضا الجر بمن فتقول: عندي رطل من زيت وراقود من خل ومنوان من سمن.

معمول الصفة المشبهة: الصفة المشبهة كل صفة صح تحويل إسنادها إلى ضمير موصوفها وتختص بالحال وبالمعمول السببي المؤخر(٢٦٨)، وترفعه فاعلا أو بدلا من ضمير مستتر في الصفة، أو تنصبه مشبها بالمفعول به أو تمييزا وتجره بالإضافة.

وفي إعراب معمولها وجوه: إن كانت الصفة نكرة ومعمولها فيه الألف واللام أو مضافا لما فيه الألف واللام، مثل مررت برجل حسن الوجه ومررت برجل حسن وجه الأخ جاز في المعمول ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والخفض، أجودها الخفض ثم النصب ثم الرفع، وإن كان نكرة جازت الأوجه الثلاثة وأجودها الخفض ثم النصب على التشبيه بالمفعول به ثم الرفع(٢٦٩). الرفع فاعلا والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر بالإضافة، ومما جاء منونا قول زهير:

أهوى لها أسفع الخدين مطرقٌ ريشَ القوادم لم تنصبْ له الشَّبك (٢٧٠)

الصفة المشبهة هى مطرق والمعمول منصوب على التشبيه بالمفعول به وهو مضاف(ريش القوادم). ومن ثم إذا كانت الصفة نكرة جاز في المعمول النصب والرفع والجر أيا كانت حالة المعمول.

إن كانت الصفة معرفة ومعمولها فيه الألف واللام أو مضافا لما فيه الألف واللام مثل مررت بالرجل الحسن الوجه أو الرجل الحسن وجه الأخ جاز

---

267) المرجع السابق: ٦٥، ٦٦.

268) شرح شذور الذهب: ٤٠٤.

269) شرح جمل الزجاجي: ١/ ٥٨١. وفيه: إن كان مضافا إلى الضمير جاز فيه ثلاثة أوجه الرفع والنصب والخفض في ضرورة شعر مثل مررت برجل حسن وجهه.

270) الكتاب: ١/ ١٩٥.

فيه ثلاثة أوجه: النصب والرفع والخفض، أجودها النصب ثم الخفض ثم الرفع.وإن كان مضافا إلى الضمير فالرفع في فصيح الكلام والنصب في ضرورة الشعر والخفض ممتنع، وإن كان نكرة فالنصب في فصيح الكلام والرفع في قليل والخفض ممتنع(٢٧١)ومن المنصوب قول" رؤبة:

الحزنُ بابًا والعقورُ كلبًا"(٢٧٢)

مما سبق نجد جواز الرفع والنصب والجر في معمول الصفة المشبهة النكرة إلا أن يكون مضافا لضمير فيكون الخفض ضرورة، ويجوز الرفع والنصب والجر إذا كانت الصفة معرفة ومعمولها فيه ال أو مضافا لما فيه ال، وإن كان مضافا إلى الضمير فيجوز فيه الرفع وأما النصب فضرورة، وإن كان نكرة جاز الرفع والنصب.

حتى: تكون للغاية قال عزوجل:﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾(٢٧٣) بمعنى إلى (٢٧٤) حتى أحد أوجهها أن تكون جارة إما أصالة عند بعض، وإما نيابة عن إلى عند آخر، ومعناها جارة كمعناها عاطفة وهو انتهاء الغاية كإلى، فإذا دخلت على غير الاسم لا تخلو عن معنى الغاية سواء كانت حرف جر أو عاطفة أو ابتدائية(٢٧٥)؛ فحتى تكون جارة وحينئذ إما أن يكون المجرور بها

---

271) شرح جمل الزجاجي: ١/ ٥٨١. وفيه :٢/ ٥٨٢: المعمول إن نصب وهو معرفة فعلى التشبيه بالمفعول به، وإن كان نكرة فعلى التمييز، وإن شئت على التشبيه بالمفعول به، وإن كان مرفوعا وهو مضاف للضمير فهو فاعل، وإن كان معرفا بالألف واللام فسيبويه على أنه فاعل، وأبو علي الفارسي على أنه بدل من الضمير الذي في الصفة، والصحيح مذهب سيبويه، وإن كان مخفوضا فبالإضافة.

272) الكتاب: ١/ ٢٠٠.

273) القدر: ٥:

274) الصاحبي: ٢٢٢/

275) شرح ألفية ابن معطي: ١/٣٨٠.

اسما صريحا مطلقا ولا يكون إلا غاية بمعنى إلى مثل قوله تعالى: ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾(٢٧٦)، أو تأويل الاسم الصريح كالفعل المنصوب بأن بعدها مضمرة؛ " فمما يجب إضمارأن بعده حتى نحو سرت حتى أدخل البلد(٢٧٧)؛ حتى حرف جر وأدخل منصوب بأن المقدرة بعد حتى، هذا إن كان الفعل بعدها مستقبلا

والوجه الثاني أن تكون عاطفة:" ويشترط في المعطوف بحتى أن يكون بعضا مما قبله وغاية له في زيادة أو نقص نحو: مات الناس حتى الأنبياءُ وقدم الحجاج حتى المشاة"(٢٧٨) فالأنبياء معطوف بحتى وهو جزء مما قبله وكذلك المشاة.

والثالث: أن تكون حرفا من حروف الابتداء يستأنف ما بعدها كما يستأنف بعد أما وإلى وذلك نحو قوله :

وحتى الجيادُ ما يُقدنَ بأرسانِ

ألا ترى أنها ليست عاطفة لدخول حرف العطف عليها، ولا جارة لارتفاع الاسم بعدها "(٢٧٩)؛ فالكلام هنا على القطع والابتداء فليست عاطفة لدخول الواو عليها، وليست جارة لأن الجياد مرفوعة فتكون حرف ابتداء والاسم بعدها مبتدأ.

---

276) القدر : ٥.

277) شرح ابن عقيل: ٢/ ٣٢١. وفيه : إن كان الفعل حالا أو مؤولا بالحال وجب رفعه، وإليه الإشارة بقوله:

وتلو حتى حالا أو مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا

فتقول: سرت حتى أدخلُ البلد بالرفع إذا قلته وأنت داخل، وكذلك إن كان الدخول قد وقع، وقصدت به حكاية تلك الحال نحو كنت سرت حتى أدخلها.

278) المرجع السابق: ٢/ ٢١٠.

279) الإيضاح العضدي: ١/ ٢٧١.

مما سبق نجد أن حتى تكون حرف جر فتجر الاسم الصريح والمصدر المؤول من أن والفعل، وتكون عاطفة وما بعدها جزء مما قبلها وغاية له ، وتكون حرف ابتداء واستئناف ويرتفع ما بعدها.

النتائج

برز من خلال البحث تحقق الاحتمال الإعرابي في النواحي الآتية:

* الابتداء والخبر: وكان ذلك:

- إذا أخبر عن معرفة بنكرة وكان ظرفٌ يحسن السكوت عليه جاز الإخبار بالظرف وجعل النكرة حالا، أو إلغاء الظرف وجعل النكرة خبرا والظرف متعلق بها.

- إذا جئت بمبتدأ اسم إشارة وخبر معرفة ثم نكرة جاز رفع النكرة ونصبها.

- ضمير الفصل: للنحاة كلام فيه خلاصته أنه ضمير يفصل في أن ما بعده خبر لا صفة، وأنه اسم يكون لا محل له من الإعراب أي تتعين فصليته، وذلك إذا دخل على خبر إن المقترن باللام أو دخل بين مفعولي ظن وأخواتها إلا أن يكون المفعول الأول ضميرا فيجوز التوكيد، ويجوز إعرابه مبتدأ أو بدلا أو لا محل له من الإعراب بين المبتدأ والخبر، أو لا محل له من الإعراب ومبتدأ بين اسم كان وخبرها .

- لولا: إذا دخل عليها ضمير جر جاز فيها كونها حرف شرط والضمير في موضع رفع مبتدأ، أو تكون حرف جر والضمير في موضع جر.

- مذ ومنذ: يكونان اسمان مبتدآن وما بعدهما الخبر، أو خبران وما بعدهما مبتدأ إذا وقع بعدهما اسم مرفوع، وينصبان على الظرفية إذا وقع بعدهما فعل، ويكونان حرف جر إذا وقع بعدهما اسم مجرور.

- **ماذا: تعرب ماذا كلمة واحدة فيكون لها موقع إعرابي واحد ولا تحتاج ذا** إلى صلة باعتبارها مع ما اسما واحدا، وتعرب كلمتان فتكون ما استفهام وذا اسم موصول والجملة بعده صلة الموصول....

* النواسخ : تحقق الاحتمال فيها في:

- فتح همزة إن وكسرها: يختلف إعراب إن ومعموليها حسب الفتح والكسر، ويجوز الفتح والنصب في المواضع الآتية:

.. بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبر إن قول والفاعل واحد؛ فيكون الإخبار في الكسر من قبيل الجمل، ويكون الإخبار بالفتح من قبيل المفرد....

.. بعد قال: بمعنى الحكاية تكسر وتكون الجملة مقول القول مفعولا به، وتفتح إذا كانت بمعنى الظن ويسد المصدر مسد مفعولي قال بمعنى ظن.

.. بعد إذا الفجائية: تكسر ويكون من قبيل الجمل المضافة لإذا، وتفتح ويكون المصدر مبتدأ خبره إذا أو خبر والمبتدأ إذا، أو مبتدأ خبره محذوف.

.. بعد حتى: تكسر إذا كانت مستأنفة وتكون الجملة ابتدائية مستأنفة، وتفتح إذا كانت عاطفة فيكون المصدر المؤول في موضع عطف، أو جارة ويكون المصدر في موضع جر بحتى.

.. بعد فاء الجزاء: تكسر ويكون من قبيل جملة جواب الشرط، وتفتح ويكون المصدر خبرا لمبتدأ محذوف أو مبتدأ والخبر محذوف.

.. إن المخففة: يجوز الإهمال وهو الأكثر وتعمل في ضمير الشأن محذوفا وما بعدها جملة اسمية مبتدأ وخبر في موضع الخبر، وهنا يلزمها اللام الفارقة بينها وبين إن النافية ويجوز حذفها إذا أمن اللبس، ويجوز الإعمال وهو قليل فتنصب الاسم وترفع الخبر.

- ليتما: تبطل ما عمل إن وأخواتها عدا ليت يجوز معها الإعمال والإهمال فيكون ما بعدها اسما وخبرا أو مبتدأ وخبرا، وقد تدخل على الفعل.

- لا سيما: يجوز في الاسم الواقع بعد لاسيما الرفع باعتبار ما نكرة موصوفة بمعنى شيء وما بعدها خبر لمبتدأ محذوف وتكون الجملة الاسمية من الخبر والمبتدأ المحذوف صفة لما، أو تكون ما موصولة وما بعدها خبر لمبتدأ محذوف والجملة الاسمية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ويجوز

الجر على أن ما زائدة وما بعدها مضاف لسي مجرور، أو تكون ما نكرة بمعنى شيء وما بعدها بدل منها مجرور لأن ما تكون مضافة لسي، وأما النصب فعلى المفعول به لفعل محذوف تقديره أعني أو على الاستثناء على اعتبار لا سيما بمعنى إلا.

- ما العاملة عمل ليس: عاملة عند الحجازيين بشروط فترفع الاسم وتنصب الخبر، ومهملة عند بني تميم فلا تعمل شيئا وتبقى الجملة على الابتداء والخبر.
- لا العاملة عمل ليس : عاملة عند أهل الحجاز بشروط فترفع الاسم وتنصب الخبر، ومهملة عند التميميين فيظل الكلام على الابتداء والخبر.
- عسى: إذا دخل ضمير نصب أو جر على عسى يري سيبويه أنه في موضع الاسم مرفوعا، وقيل خبر والفعل في موضع الاسم، وقيل تعمل عمل لعل.
- الإلغاء: إذا توسطت الأفعال القلبية معموليها أو تأخرت جاز الإلغاء والإعمال، ومع جواز الإلغاء يجوز النسخ فيكون المبتدأ مفعولا أولا ، والخبر مفعولا ثانيا، ويجوز الإلغاء فيكون الإعراب على الأصل مبتدأ وخبرا.

* الجملة الفعلية: تحقق في:

- الاشتغال: هو شغل الفعل عن معموله المتقدم عليه بضمير، ويجوز في الاسم المشغول عنه وجهان إعرابيان: النصب بإضمار فعل والرفع على الابتداء والجملة بعده الخبر، والرفع أقوى فيما لم يتقدمه ما يرجح النصب كالنهي والأمر والدعاء...، يستوي في ذلك ما كان العامل فيه فعلا أو مشتقا مثل اسمي الفاعل والمفعول أو صيغ المبالغة، ويستوي الأمران إذا كان العطف على جملة ذات وجهين صدرها مبتدأ وخبرها جملة فعلية، والرفع أقوى إن لم يوجد فعل.

- المخصوص بالمدح والذم: ويكون ذلك من خلال:
- نعم وبئس، ويكون المخصوص بالمدح مبتدأ والجملة قبله الخبر، أو خبرا لمبتدأ محذوف.
- حبذا ولا حبذا: وتكون كلمة واحدة وقيل مركبة من حب فعل وذا فاعل ، ويكون المخصوص خبرا، أو حبذا كلها فعل والمخصوص فاعل.
- اتصال الفعل بما يشعر بالفاعل: تثنية أوجمعا أوتذكيرا أو تأنيثا، وهو ما يعرف بلغة أكلوني البراغيث، ويكون ما اتصل بالفعل ضمائر فاعلة والمفترض فاعليته بدلا، أو تكون حروفا مشعرة بحالة الفاعل من الجمع أو التثنية والمفترض فاعليته فاعلا.
- نزع الخافض: إذا اتصل حرف الجر بالاسم أعرب اسما مجرورا، وإذا أسقط حرف الجر جاز إعرابان: النصب على نزع الخافض والنصب على المفعول به؛ لأنه لما نزع حرف الجر تعدى الفعل بنفسه.

* جملة الشرط: وجد في الآتي:

- الفعل الواقع بين الشرط والجواب بعد الواو أو الفاء: يجوز فيه الجزم عطفا على فعل الشرط، والنصب على إضمار أن، والمصدر معطوف على المصدر المتوهم مما قبله.
- الفعل الواقع بعد جواب الشرط بعد الواو أو الفاء: يجوز فيه الجزم على العطف، والنصب على إضمار أن، والمصدر معطوف على المصدر المتوهم مما قبله، والرفع على الابتداء فيكون الفعل وفاعله في موضع خبر لمبتدأ محذوف.
- الفعل الواقع بين الشرط والجواب دون حرف عطف: يجوز فيه الجزم على البدل إن صح المعنى، والرفع على الحال أي على جعل الجملة الفعلية في موضع الحال.

– الاسمين الواقعين بعد حرف الشرط دون مفسر وبعد فاء الجواب: يجوز فيهما النصب والرفع، وفي هذه المسألة أربعة أوجه: أن تنصبهما جميعا، وأن ترفعهما جميعا، وأن تنصب الأول وترفع الثاني، وأن ترفع الأول وتنصب الثاني، ويجوز الجر إن قدر المحذوف متعديا بحرف الجر وهو ضعيف.

* الطلب: وجد ذلك في:

– الفعل الواقع بعد الطلب بدون حرف عطف: يجوز فيه الجزم إن قصدت الجواب، والرفع إن لم تقصده، ويكون في موضع صفة أو حالا أو مستأنفا.

– الفعل الواقع بعد الطلب بعد الواو أو الفاء أو أو: يجوز فيه الرفع على العطف أو على القطع والاستئناف، ويجوز النصب على إضمار أن والمصدر معطوف على المصدر المتوهم قبله.

* التوابع: وجد في:

- القطع: وكان في:

.. البدل: يجوز فيه الاتباع والقطع، ومن ثم النصب بإضمار فعل، والرفع خبرا لمبتدأ محذوف.

.. النعت: سواء أفاد المدح أم الذم أم الترحم يجوز فيه الاتباع، والقطع نصبا على إضمار فعل، أوالرفع خبرا لمبتدأ محذوف.

. إذا تكررت النعوت جاز الاتباع والقطع، والاتباع قبل القطع حتى لا يفصل بين الصفة والموصوف.

. يجوز القطع فيما احتمل البدل والنعت مثل قولهم: إن زيدا منطلق العاقل اللبيب.

. يجوز في الجمل وأشباهها النعت والحال إذا وقعت بعد نكرة غير محضة أو معرفة غير محضة.

. من وما إذا قدرتا نكرتين احتاجتا إلى صفة، وإذا قدرتا موصولتين احتاجتا إلى صلة.

- العطف: تحقق في:

. اسم الفاعل المضاف إلى معموله: يجوز العطف على معموله بالجر لفظا، أو النصب على إضمار فعل يناسب المعنى.

. المصدر المضاف إلى معموله: يجوز العطف عليه لفظا بالجر، أو حملا على المعنى فينصب ما بعد العاطف بفعل مضمر .

. المفعول غير المباشر: يجوز العطف عليه جرا حملا على اللفظ، أو نصبا على إضمار فعل يناسب المعنى.

* معمول الصفة المشبهة: يجوز فيه النصب والرفع والجر، النصب على التشبيه بالمفعول به أو التمييز، والرفع على الفاعلية، والجر على الإضافة.

* المصدر: تجيز العرب في المصدر المنصوب بفعل محذوف الرفع خبرا لمبتدأ محذوف سواء أفاد الدعاء أم غيره، وكذلك إذا أفاد التشبيه.

- وكذلك يكون المصدر مرفوعا خبرا أو منصوبا مفعولا به مثل قولهم:أهلا وسهلا.

- وأيضا يكون المصدر حالا سواء أكان نكرة أم معرفة بالإضافة، وكذلك المصدر المؤكد.

- نائب المصدر يجوز فيه الر فع على الخبر مثل قولهم: خير مقدم.

* الاسم الواقع بعد واو بمعنى مع إذا لم يصلح العطف جاز النصب مفعولا معه أو مفعولا به مثل: علفتها تبنا وماء.

* الحال: التى تنصب بعامل محذوف يجوز فيها الرفع خبرا لمبتدأ محذوف.

المصادر والمراجع

١) د/ إبراهيم بركات:

نزع الخافض، مكتبة عامر، المنصورة، ١٩٩٣م.

٢) الألوسي: محمود الألوسي أبو الفضل:

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٣م.

٣) أبو البركات: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:

الإنصاف في مسائل الخلاف، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٤) البغدادي: عبد القادر بن عمر البغدادي:

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت/د: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

٥) الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن(٤٧١هـ، ٤٧٤هـ):

دلائل الإعجاز، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٦) ابن جماعة: بدر الدين بن جماعة:

شرح كافية ابن الحاجب، ت/د: محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٧) ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني:

- سر صناعة الإعراب، ت/ د: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ت.

- الخصائص، ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.

٨) الحبشي: حسين بن علوى بن سالم الحبشي:
- نزع الخافض في الدرس النحوي، دار الجبل، بيروت، ١٩٩٩م.
٩) الزَّبيدي: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني:
تاج العروس من جواهر القاموس، ت/ مصطفى حجازي، وإبراهيم الترزي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٤م.
١٠) الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ):
المفصل، دار الجيل، بيروت، د ت.
١١) ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي(٣١٦هـ):
الأصول في النحو، ت/د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
١٢) السيوطي: جلال الدين السيوطي (٩١١هـ):
- الإتقان في علوم القرآن، ت/د: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- المطالع السعيدة، ت/ د: طاهر سليمان حمودة، مكتبة سوتير، الإسكندرية، ١٩٩٤.
- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية، ت: علي سعيد الشتيوي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، ليبيا، السلسلة التراثية ١٧، ط١، ١٤٠٣هـ.
١٣) سيبويه: أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر (١٨٠هـ):
- الكتاب، ت/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
١٤) الشوكاني: محمد بن علي محمد الشوكاني (١٢٢٥هـ):
- فتح القدير، ت/ سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

١٥) ابن عصفور: أبو الحسن بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي (٦٣هـ):
- شرح جمل الزجاجي، ت د: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت،ط ١، ١٤١٩هـ،١٩٩٩م.

١٦) ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (٦٩٨هـ- ٧٦٩هـ):
- شرح التسهيل المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك، ت/د: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- شرح ابن عقيل، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

١٧) العكبري: أبو البقاء عبد الله الحسين العكبري(٦١٦هـ):
اللباب في علل الإعراب والبناء، ت/ د:عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط١، د ت.

١٨) العلوي: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة (٥٤٢ هـ):
أمالي ابن الشجري، ت/ د: محمد الطناحي، الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

١٩) علي الزيد: عبد الله بن أحمد بن علي الزيد:
مختصر تفسير البغوي المسمى بمعالم التنزيل، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٠) ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(٣٩٥هـ):
الصاحبي، ت: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،١٩٩٧م.

٢١) الفارسي: أبو علي الحسن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧هـ):
-الإيضاح العضدي، ت/د: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٠٨هـ.

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ت/ صلاح الدين عبد الله السنبكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

٢٢) الفراهيدي: الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ):

- الجمل في النحو، ت/ د: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

٢٣) القزويني: الخطيب القزويني:

الإيضاح في علوم البلاغة: شرح: د/ محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٢٤) ابن كثير:أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير(٧٠٠ -٧٧٤ هـ):

تفسير القرآن العظيم،ت/ سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٢٥) المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد:

- المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤.

٢٦) محيي الدين قباوة:

شرح قواعد الإعراب: ت/د: فخر الدين قباوة، دار طلاس للنشر، دمشق، ط٣، ١٩٩٦م.

٢٧) المرادي: بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي:

الجنى الداني في حروف المعاني، ت/ د: فخر الدين قباوة، و أ/ نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٢٨) ابن منظور: محمد بن مكرم بن منظور المصري (٧١١هـ):

- لسان العرب، دار المعارف، مصر، د ت.

٢٩) ابن هشام: أبو محمد جمال الدين يوسف بن أحمد(٧٦١هـ):

- شرح شذور الذهب، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت / محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، د ت، ١ / ١٦١.

٣٠) ابن يعيش: ابن علي بن يعيش النحوي(643هـ):

شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، د ت.

الدوريات

د/ نيازي محمد عبد الرازق: الحمل على المعنى، بحث منشور بمجلة دار العلوم جامعة المنيا، عدد خاص، يناير ٢٠٠٨م.

المراجع الأجنبية

1)Kitsren Mal Mkjaer, The linguistics Encyclopedia, London,1995.

والحمد لله رب العالمين